

سلسلة تقارير أسبار

رقم (435)

ردمء : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

ءور الوءى المءءمعى فى رفء ءوءة الءىة بالمءءمع السءوءى

لءنة شؤون الءءمة الاءءاعىة



ملءقى أسبار
Asbar Council
(ناءى ءفكىن)

رقم الإىءاع :
1446/3664



مركز أسبار
ASBAR CENTER

31 Years
منذ 1994 عاؑا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
- **د. فهد العرابي الحارثي**
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
- **أ. د. خالد الثبتي**
- نائب رئيس الهيئة الإشرافية
- **د. فهد الغفيلي**
- **د. علي الوهبي: الأمين العام**
- **د. سكينه الشيخ - مساعد الأمين العام**
- التحرير
- **د. إبراهيم إسماعيل عبده**
- التصميم والإخراج:
- **أ. صفوان يحيى مسعد**
- **لجنة شؤون التنمية الاجتماعية**
- **د. حميد بن خليل الشايجي (رئيس اللجنة)**
- **د. عفاف الأنسي (نائب رئيس اللجنة)**
- **أعضاء اللجنة*:**
- **أ. أحمد صالح الرماح**
- **د. الجازي بنت محمد الشبيكي**
- **د. حسين محمد الحكمي**
- **أ. سمها سعيد الغامدي**
- **د. طلحة بنت حسين فدعق**
- **د. عبدالرحمن سعود الرشيد**
- **د. عوض بن هوصان العتيبي**
- **د. محمد بن إبراهيم الملحم**
- **د. هناء عبدالعزيز المسلط**
- **د. هند خالد الخليفة**

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية





تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمّ طرحها للحوار في ملتقى (أسبار) خلال شهر إبريل 2025م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أثّروا الحوار بأرائهم البناءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: (دور الوعي المجتمعي في رفع جودة الحياة بالمجتمع السعودي)، وأعد ورقتها الرئيسة د. محمد الملحم، وعقب عليها كلٌّ من: أ. سمها الغامدي، و د. عوض العتيبي، وأدار الحوار حولها د. الجازي الشبيكي.





المحتويات

• الصفحة	• الموضوع
1	تمهيد
3	الملخص التنفيذي
6	الورقة الرئيسية
12	التعقيبات
18	المدخلات حول القضية
18	كيف نعرف مستوى الوعي لدينا؟
20	الوعي المجتمعي والهوية الثقافية في ظل التحولات الاجتماعية.
23	التذويت العاطفي، وبناء الوعي المجتمعي.
24	التعليم، والأنظمة كدعائم لبناء وعي مجتمعي فَعّال.
27	الشباب، وبناء الوعي الوطني: أساليب مبتكرة لتعزيز الانتماء، والمسؤولية.
28	الخلل السلوكي، وعلاقته بالعدالة، والوعي المجتمعي.
30	الوعي المجتمعي، ومواجهة تيار النقد العاطفي الشعبوي.
31	الوعي المجتمعي، والإعلام: حماية فكرية ضد التضليل، والانفلات الرقمي.
33	الوعي المجتمعي، وأهمية إدراك دور السعودية؛ بصفاتها قبلًا للمسلمين.
34	منظومة الوعي المجتمعي: تكامل الأدوار، والمسؤولية الوطنية في ضوء التحديات المعاصرة.
35	الوعي المجتمعي، وجودة الحياة: رؤية لمفاهيم الرفاه بين الواقع والطموح.
38	دروس مستفادة من التجربة الفنلندية لتعزيز الوعي، والرفاه.
38	الوعي المجتمعي، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030م.
42	التوصيات
43	المصادر والمراجع
44	المشاركون



الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير دور الوعي المجتمعي في تعزيز جودة الحياة في المجتمع السعودي، وقد عرض د. محمد الملحم في الورقة الرئيسية مفهوم الوعي المجتمعي مُقَيَّرًا بينه وبين الوعي الاجتماعي؛ حيث ركز على قدرة أفراد المجتمع على إدراك المتغيرات المحيطة بهم، وتأثيرها في حياتهم، وسلوكهم، وتناولت الورقة أبعاد هذا الوعي في السياق السعودي من جوانب السياسة، والاقتصاد، والتمدن، والتكنولوجيا، والثقافة مبرزة دوره في دعم الخطط الوطنية، وتعزيز مكانة المملكة إقليميًا، ودوليًا، وتقدير الجهود الحكومية في مجالات التحضر، والبنية التحتية، والخدمات، كما أكدت الورقة أهمية التعليم، والإعلام في ترسيخ هذا الوعي إلى جانب أدوار المؤسسات الثقافية، والقطاع الخاص، وشددت في الختام على أن تعزيز الوعي المجتمعي يمثل عاملاً أساسيًا في دفع عجلة التنمية، وأن غيابها يؤدي إلى فجوة بين التخطيط والتنفيذ، ويعوق التقدم في مختلف المجالات.

وسلطت أ. سمها الغامدي- في تعقيبه- الضوء على أهمية الوعي الاجتماعي؛ باعتباره جزءًا مكملًا للوعي المجتمعي؛ حيث يركز على إدراك الفرد للمشكلات الاجتماعية، وسعيه لمعالجتها، وأشارت إلى أن الوعي يتطلب منظومة متكاملة تشمل الرغبة، والمعرفة، والانتباه، واتخاذ القرار السليم، كما استعرضت تعريفات متعددة للوعي الاجتماعي، منها: تعريف ماركس، والعريفي مشددة على أن هذا الوعي يتأثر بالواقع الاجتماعي، ويؤثر فيه بدوره، كما أوضحت أن الوعي الاجتماعي يسهم في تحسين العلاقات الإنسانية، وتطوير مهارات التواصل، وتعزيز التعايش، والتعاطف داخل المجتمع، وركزت على دوره في قضايا مجتمعية حساسة، مثل: رعاية الأيتام، ومكافحة المخدرات مشيرة إلى مبادرات رؤية السعودية 2030م التي تدعم تعزيز هذا الوعي، واختتمت بنوصيات عملية، من أبرزها: تنمية الوعي العاطفي لدى الناشء، وتحفيز الشباب، وتفعيل دور القطاع غير الربحي، وتحسين نظم المعلومات، والاعتراف بالوعي الاجتماعي كمؤشر رئيس في صياغة السياسات المجتمعية.

وأكد د. عوض العتيبي- في تعقيبه- أهمية التمييز بين مفهومي الوعي المجتمعي والوعي الاجتماعي مُبَيِّنًا تعريف الورقة الرئيسية للوعي المجتمعي كقدرة الأفراد على إدراك المتغيرات المحيطة بهم، والتفاعل معها لتحسين جودة حياتهم، وركز على أهمية تعزيز هذا الوعي في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم مُستشهِدًا بـ (نظرية الحداثة السائلة) لباومان التي توضح التحديات التي تواجه تشكيل الهوية في العصر الحديث، كما أبرز دور رؤية السعودية 2030م في رفع مستوى الوعي المجتمعي؛ وذلك من خلال تحفيز المشاركة في مختلف المجالات التنموية، وأوصى بضرورة تحويل الوعي إلى سلوك فعلي، واستدامة التوعية؛ لتصبح جزءًا من السياسات العامة، هذا إضافة إلى توجيه الأبحاث نحو مجالات جديدة كالقطاع الخاص، والتوعية الاستهلاكية، واختتم بتأكيد أن الوعي المجتمعي هو أساس التنمية، وجودة الحياة، خاصة في ظل التحولات المجتمعية المتسارعة.



وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور الآتية:

كيف نعرف مستوى الوعي لدينا؟

الوعي المجتمعي، وأهمية إدراك دور
السعودية كقوة للمسلمين.

الوعي المجتمعي، والهوية الثقافية في ظل
التحولات الاجتماعية.

منظومة الوعي المجتمعي: تكامل الأدوار،
والمسؤولية الوطنية في ضوء التحديات المعاصرة.

التزويث العاطفي، وبناء الوعي المجتمعي.

الوعي المجتمعي، وجودة الحياة: رؤية
لمفاهيم الرفاه بين الواقع والطموح.

الشباب، وبناء الوعي الوطني: أساليب
مبتكرة لتعزيز الانتماء، والمسؤولية.

دروس مستفادة من التجربة الفنلندية
لتعزيز الوعي، والرفاه.

الخلل السلوكي، وعلاقته بالعدالة، والوعي
المجتمعي.

الوعي المجتمعي، وتحقيق مستهدفات رؤية
السعودية 2030م.

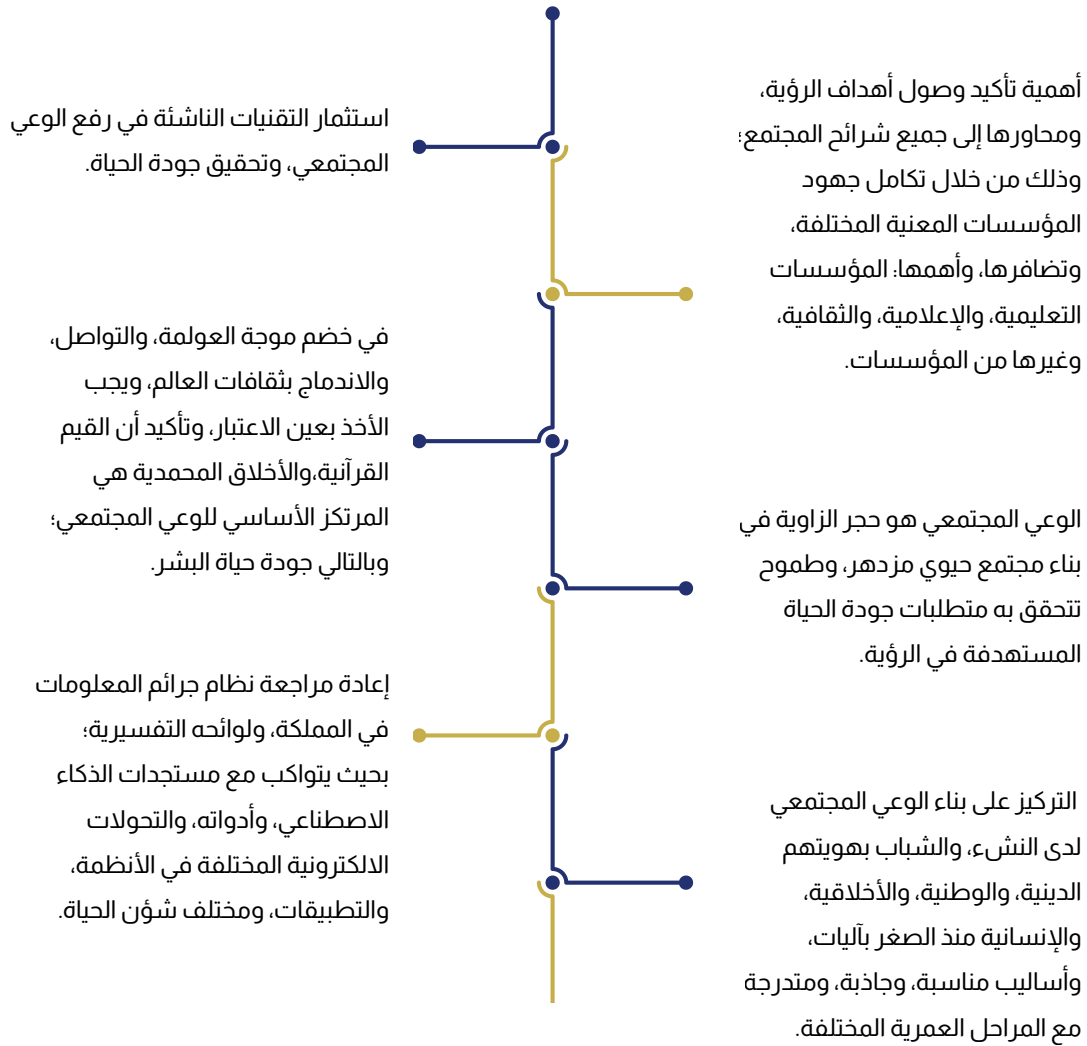
الوعي المجتمعي، ومواجهة تيار النقد
العاطفي الشعبوي.

التعليم، والأنظمة كدعائم لبناء وعي
مجتمعي فعال.

الوعي المجتمعي، والإعلام: حماية فكرية
ضد التضليل، والانفلات الرقمي.



ومن أبرز التوصيات التي انتهى إليها المتحاورون في ملتقى أسبار حول القضية ما يلي:



الورقة الرئيسية: د. محمد الملحم

مقدمة:

الوعي المجتمعي SOCIETY AWARENESS كمصطلح قد يختلط مع الوعي الاجتماعي SOCIAL AWARENESS الذي يعني وعي الفرد بمن حوله من الأشخاص؛ وذلك من خلال فهم مشاعرهم، وتصوراتهم، والقدرة على التماهي معها (WWW.B-SOCIOLOGY.COM)، وهو بهذا الاعتبار شكل من أشكال الذكاء العاطفي EMOTIONAL INTELLIGENT، بينما الوعي المجتمعي (أو الجمعي) الذي تهتم به ورقتنا الحالية يعني امتلاك المجتمع، (أو أفرادها في الواقع) اتجاهًا عقليًا يمكنهم من إدراك الذات، والبيئة المحيطة بهم (بني ياسين، و علي، 2022م)، وفهم ما حولهم من تغيرات اقتصادية، وعلمية، وثقافية، وسياسية، ودينية، وكل ما يؤثر في المجتمع سلبيًا، وإيجابيًا، ويسهم في صياغة حياتهم، وتهدف الورقة إلى سبر جوانب هذا الوعي المجتمعي في المجتمع السعودي، والتباحث حول دوره في رفع جودة حياة الفرد السعودي، وتحسن الإشارة إلى أن الوعي المجتمعي يتصف بأنه غير مؤثر، ومتغير، وقوي؛ فهو غير مؤثر؛ لأن الأفراد لا يدركون كيف أثر فيهم، أو كيف شكّل سلوكهم؟ وهو متغير؛ لأنه يتغير مع مرور الوقت، ومتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع، وهو قوي لشدة تأثيره على سلوك الأفراد، وتصرفاتهم.

الأفكار الرئيسية:



الوعي المجتمعي في السعودية نستطيع أن ننظر إليه: من حيث الأبعاد الآتية: السياسة، والاقتصاد، POLITICS AND ECONOMY والثقافة CULTURE التي (تشمل الدين، والتقاليد)، والتمدن، والتحضّر، CIVILIZATION والتكنولوجيا TECHNOLOGY

ففي الجانب السياسي الاقتصادي نجد أن فهم دور المملكة، وقيمتها العالمية؛ بوصفها مصدرًا رئيسًا للنفط الذي تتسابق من أجله الدول الكبرى للتعاون السياسي، والاقتصادي هو أساس في تكوين وعي الفرد حول دولته، والتماهي مع هذا الدور خاصة في تقدير أهمية خطتها الإستراتيجية المرسومة في الرؤية الوطنية لتتويع الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط؛ مما يزيد من قوة الدولة داخليًا (كاقتصاد منتج)، ويعزز مكانتها- خارجيًا- كدولة متنوعة الموارد



وهذا الوعي من شأنه تقدير الفرد السعودي لدوره في هذا المجال، وأبعاد هذا الدور؛ سواءً في المساهمة المباشرة في معطيات هذه الخطط الطموحة ضمن مجال عمله، وتخصه، أو في تقدير هذا التوجه، والتماهي معه في كل مقتضياته التي قد تنعكس- مرحلياً، ونسبياً- على رفاهية العيش، ومنها مثلاً: الضريبة المضافة، ورسوم الخدمات، كما أن هذا الوعي الإيجابي ينعكس على تصورات الفرد السعودي، وتصرفاته بشأن قيمة سمعة وطنه، وتقدير هذه السمعة، وتكوين الصورة السليمة القويمة عن بلده الطموح؛ سواءً كان ذلك بالمساهمة المباشرة، أو من خلال حسن تمثيل وطنه؛ فيما يمثل فيه بالداخل، والخارج، وفي العالم الافتراضي.



ومن جانب آخر مهم يمثل رصيد الفرد السعودي من المعرفة الجيدة بتاريخ وطنه، وطبيعة الدور السياسي لطريقة الحكم، والإدارة في مجتمعه، ووعيه التام بهذه الخصوصية محوراً مهماً لوعيه السياسي بالقيمة العظيمة لمبادئ الاستقرار السياسي في وطنه التي تقوم على تقدير قيمة الحكم الملكي القائم على تعليمات الشريعة، والمستمد أعرافه، وتقاليده- في العلاقة بين الحاكم والمحكوم- من تراثنا العربي الإسلامي الذي نجح في قيادة الدولة، وتَسْنُيْهَا قيمةً دوليةً كبرى في عهودها المختلفة

كما يمثل- أيضاً- وعي الفرد بالدور الذي قامت به المملكة، وتقوم به بين أشقائها الإقليميين في الخليج، وفي الدول العربية ذات التأثير الدولي ركيزة مهمة لفهم قيمة دولته، وأهميتها الإقليمية، خاصة وأنها تحتضن الركن الخامس من الإسلامسُنُوياً، وتقوم فيه بالواجب خير قيام بشهادة المعايينة المباشرة للفرد السعودي نفسه، وبشهادة ملايين الحجاج الذين يفدون سنوياً، هذا عدا ما تقوم به على مدار العام للعناية بشئون الحرمين لخدمة المعتمرين، والزوار، وهذه الجوانب (وكثير غيرها) تلقي على كاهل الفرد السعودي واجباً كبيراً للمحافظة على القيمة السياسية التي كونتها دولته عبر العالم، وتضعه في موضع المسؤولية لهذه القيمة، ويمثل تكامل وعيه- حولها- الوسيلة الوحيدة لتمثله هذا الدور، واستشعاره هذا الواجب.

وفي جانب التمدن، والتحضر؛ فإن الجهود التي تبذلها الدولة- حفظها الله- في البنية التحتية، والنظافة، والتشجير، والعناية بالمساجد، والاهتمام بالطرق، وتوفير خدمات الأمن، والصحة بطريقة تضاوي كبريات الدول، ويقل توفرها في الدول العربية المشابهة، وخاصة عند النظر إلى حجم المملكة العربية السعودية، ومساحتها، وتنوعها الذي يجعل من الواجب على الفرد أن يتفهم، ويقدر ما تقدمه له الدولة، ويحافظ عليها، ويعمل على تنميتها، ويشارك في تطويرها، وبدون رؤية ما لدى الآخرين؛ فإنه يصعب- أحياناً- على الفرد أن يقدر حجم النعمة التي حباه الله بها، وهو ما توفر لبعض الأفراد؛ فوعى هذه الحقيقة، ولم يتوفر لآخرين؛ فلا يتمكن من تقدير قيمة ما يقدم له، ولا يمكن أن يتفهم الإنسان هذه القيمة في ظل الفقر الثقافي؛ ولهذا فإن الوعي الثقافي يمثل رافداً مهماً لهذا النوع من الوعي.



فجدير بالذكر إن أية دولة تقوم بواجباتها في السير نحو المدنية، والتحضر، وهي تحمل توقعات معينة حول أفراد المجتمع، وإذا لم تصدق هذه التوقعات حدثت فجوة بين النظرية والتطبيق تؤدي إلى تآكل جهود التنمية الحضرية

وفي المملكة بعض الجهود نجحت، وبعضها لا تزال تعاني، ومن أمثلة التي حققت نجاحاً منقطع النظير: الطول الرقمية التي اتبعتها الخدمات الحكومية، وعلى رأسها: "أبشر"، و "ناجز"، و "صحتي"؛ فإن كثيراً من الدول المتقدمة لا يزال أفرادها يعانون وطأة المعاملات الورقية، والمراجعات الحضرية لإتمام احتياجاتهم، وربما نرجع هذا الإنجاز إلى نوع آخر من الوعي تحقق لدينا بالمملكة، وهو الوعي التكنولوجي؛ فملكية أجهزة الحواسيب، والهواتف النقالة بالمملكة، واستخدامها يأتي في مقدمة الركب في هذا السياق، ولا ننس أن توجه التعليم إلى استخدام منصات التعلم عن بعد بشكل سريع ضمن فترة كوفيد-19 مع وجود خطط مسبقة في هذا السبيل أدى إلى تطبيق سريع، وانتشار لهذا النوع من الوعي التكنولوجي، ثم استمراره لاحقاً، وهو ما يضيف إلى وعي الفرد السعودي التكنولوجي من جهة، وتمثله جوانب التمدن، والتحضر من خلال البعد التقني.



والوعي الثقافي يعني "الوعي بالحياة اليومية؛ بما يشمل من عادات، وتقاليـد، وأعراف، وتدين، وأحكام، وتفاعل، وصور النشاط العام التلقائي المنظم، وهناك أشكال أخرى من أشكال الوعي، وهي الوعي القانوني، والوعي العلمي، والوعي الجماهيري، والوعي بالذات، والوعي الطبقي" (بني ياسين، وعلي، 2022م)، وبدون شك؛ فإن هذا النوع من الوعي له دوره الكبير، والمنتشر عبر كل أنواع الوعي المجتمعي، وهو يتشكل من خلال التعليم بمستوياته: العام، والجامعي، وكذلك أنواع التعليم المستمر، والموازي، ويعتبر نجاح المؤسسات التعليمية في تأسيس مهارات التعلم الذاتي، وزرعها مبكرًا لدى المتعلم أهم منتج تقدمه لرعاية الوعي المجتمعي؛ فتسليخ الفرد بهذه القيمة هو أفضل ما يمكن أن يمتلكه؛ ليكون مواطنًا صالحًا مسهمًا إسهامًا إيجابيًا في مجتمعه، خاصة في تكوين الوعي الجمعي الإيجابي الذي يخلق- في النهاية- مجتمعًا واعيًا، ثم إن الثقافة- بمختلف جوانبها، وطبقاتها- هي المادة الأساسية لعمل كثير من المؤسسات المدنية الثقافية كتلك التي ترعى المسرح، والفنون، والآداب؛ سواء كانت جمعيات، أو نواديًا أدبية، أو فرق عمل، أو جامعات، أو مراكز أبحاث، مثل: (أسبار)، وهي- في هذا السياق- مطالبة بالمساهمة في تنشئة الوعي المجتمعي الثقافي، وصيانتـه على نحو يخدم الغايات الوطنية، ويحقق مستهدفات الرؤية.



ويجب التنويه بشدة إلى أن الدور الأكبر في رعاية الوعي الثقافي يقوم على عاتق المؤسسات، والمنصات الإعلامية كالقنوات المرئية، والمسموعة، والصحف المقروءة مطبوعة كانت، أو رقمية، وكذلك: المنتديات الرقمية بأنواعها، وتصنيفاتها؛ فيجب أن تمتلك هذه المؤسسات رؤية واضحة، وأهدافًا صريحة تستهدف الوعي المجتمعي في مجالاته المختلفة، وبدون ذلك؛ فإن تلك المؤسسات تمارس عملها فقط من أجل القيام بعمل ما دون أن تحقق قيمة واقعية

ومن نواتج الوعي الثقافي حصول الفرد على المعرفة المناسبة لتكوين تصور صحيح، وإيجابي؛ فمثلًا- في مجال الصحة- يكون الوعي بأهمية الصحة الشخصية، والعادات السليمة وسيلة لتقليل آثار الأمراض المدمرة للمجتمع، وإنتاجيته من جهة، والمؤثرة سلبيًا على رفاهية حياة الإنسان من جهة أخرى، ومن جهة البيئة؛ فإن فهم الظروف البيئية، والتأثيرات السلبية للأنشطة البشرية على البيئة كفيل بالمحافظة على البيئة؛ وذلك من أجل رفاهية الفرد، وكذلك الأجيال التي تليه



ومن ذلك- مثلاً- الوعي الجيد بمبادرة المملكة الخضراء التي تهدف إلى زراعة 10 مليار شجرة بنهاية 2030م، ودور هذا التشجير الهائل في خفض درجات الحرارة 2.2 درجة مئوية، كما توصلت له الدراسة التأسيسية للمشروع؛ فتوفر هذا الوعي كفيل بمضاعفة نجاحات المشروع الذي سيعود بالطبع على جودة الحياة لإنسان هذا المجتمع، وفي جانب الاقتصاد؛ فإن الوعي بسلبية الإسراف، وفهم آثاره السلبية على الأفراد، والمجتمع، وخاصة راحتهم النفسية، وعلاقاتهم الأسرية يمثل وسيلة للقضاء على السلوك الاستهلاكي الخاطئ، والمنتشر في مجتمعنا، ويتبع ذلك- أيضاً- نشر ثقافة ريادة الأعمال، وإتقان العمل، وفهم قنوات الاستثمار الشخصي بشكل صحيح، وتفهم طبيعة المخاطر المالية، وأنواعها، والنجاح في تجنبها، خاصة لجيل الشباب هو رافد مهم لصيانة اقتصاد المجتمع من الانزلاق في أنفاق الهدر، وتشنت الثروة المجتمعية في مغامرات مالية فاشلة، وفي مجال التعليم؛ فإن تحسن ثقافة الفرد بفهم أفضل لرسالة التعليم التنموية، وقيمة امتلاك المتعلم للمهارات، والمعارف التي تستهدفها المؤسسة التعليمية، واستيعاب مدى دور التعليم في تقدم الفرد مستقبلاً، وتحسن دخله، وصحته، وقيمه الاجتماعية، كل ذلك سيؤدي لحالة تعلم جاد نتيجه المباشرة تحسن واضح في المخرجات التعليمية؛ فيرتفع المستوى العلمي، والإدراكي للأفراد؛ بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في أدوارهم المجتمعية، وقيامهم بمبادرات ترتقي بالمجتمع، وتقدمه خطوات أبعد من المتوقع في مسيرته التنموية، وعند تأمل هذه الصورة المشرقة للوعي الثقافي حول قيمة التعليم، ودوره، ومقارنتها بالفكرة السائدة حول "الشهادة" كغرض أساسي من الدراسة، والتعلم؛ فإننا سنفهم كيف أن المدرسة، والجامعة لم تقدم لكثير من الناس ما هو متوقع منها؛ وذلك بسبب غياب هذا الوعي (كُلِّيًّا، أو جُزئيًّا).

أهم التوصيات:

1- تعليميًا:

- أن تركز ممارسات التعليم على "التعلّم"؛ وذلك لتكوين الفرد المتعلم، والمثقف، وتسليحه بهذه المهارات؛ ليتمكن من أن يكون متعلّمًا مدى الحياة LIFELONG LEARNER.
- أن تهتم المناهج برفع الوعي المجتمعي لدى الطلاب، خاصة في القضايا ذات الطبيعة المستمرة، مثل: هوية المجتمع، وتاريخه، وتكريس الولاء الوطني، وتأسيس المعارف، والمهارات التي تساعد على فهم الأبعاد الاقتصادية، والثقافية لمجتمعهم.
- يجب أن تهتم المؤسسة التعليمية بتدريب المعلمين، والعاملين فيها على كيفية تقديم رسائل الوعي المجتمعي بطريقة جذابة، ومقنعة، ومفهومة للطلاب، وأن تكون ممارسات المعلمين؛ مما يزرع في الطلاب مفهوم التعلم لأجل الحياة، وليس التعلم لأجل النجاح في الاختبار، والحصول على الشهادة.



2- إعلاميًا:

- تقديم برامج إعلامية مقروءة، ومسموعة، ومرئية تحقق أهداف الوعي المجتمعي في مختلف مجالاته؛ بحيث تكون هذه المواد جذابة، وفعالة.
- وضع إستراتيجيات لمواجهة اللغة الإعلامية المضادة لمضمونات الوعي المجتمعي الإيجابي.

3- الجامعات، ومراكز الأبحاث ذات العلاقة:

- تقوم بدور فعال في دراسة الوعي المجتمعي، وتوجهاته، وقياس قيمته، وتتبع ذلك عبر الزمن، وتقديم التوصيات المناسبة.
- تهتم بنشر المعرفة العامة، والخاصة حول الوعي المجتمعي من خلال المؤتمرات، والملتقيات، وورش العمل.

4- المؤسسات الثقافية المختلفة تهتم برفع الوعي المجتمعي من خلال أنشطتها من: (مسرح - وفنون - وآداب)، وتقدم رسالتها بطرق جذابة، ومقنعة.

5- القطاع الخاص يهتم من خلال أنشطته في المسؤولية الاجتماعية برفع الوعي المجتمعي، كلٌّ في تخصصه، ومجاله.

الخاتمة:

مما سبق يتبين أن الوعي المجتمعي كوسيلة لفهم كل ما يؤثر في المجتمع سلبيًا، وإيجابيًا، ويسهم في صياغة حياة الإنسان هو عامل مهم جدًا؛ بل هو مصدر الطاقة الحيوية للتنمية المجتمعية؛ ففي غياب هذا الوعي تتعثر الخطط التطويرية للمجتمع؛ سواءً في المجال البيئي، أو العلمي، أو الصحي، أو الاقتصادي، أو الثقافي، وغيرها من المجالات؛ فكلما نما وعي الفرد حول متطلبات مجتمعه، ومستهدفاته، واستوعبها كلما كان دوره فيها بناءً، ولاشك أن أهم أدوات تنشئة الوعي، ورعايته هي التثقيف في المجال الأول؛ أي: التعليم، والإعلام، ويتلوه كل ما يمكن أن يدعم هاتين الأداتين من أنظمة، وتنظيمات، أو أنشطة إضافية يمكن أن تقوم بها كل مؤسسات المجتمع بكامل أطيافها.

التعقيبات:

التعقيب الأول - أ. سمها الغامدي

علي- في تعليقي- أؤكد جانباً آخر من جوانب الوعي، وهو الوعي الاجتماعي؛ باعتباره مرتبطاً بالجوانب التي تحدث عنها الورقة الرئيسية، ولا يختلف الوعي الاجتماعي عما تم التطرق إليه، وإنما؛ لكونه يركز على إدراك الفرد للمشكلات التي تحيط به، وسعيه لمعالجتها؛ فإن الوعي- في أيسر معانيه- هو الانتباه، وعكسه الغفلة، وأن الوعي يسهم في جودة الحياة؛ ولذلك يتطلب التحكم في العقل، وقيادته، وللوصول لمرحلة الوعي لابد من المنظومة الرباعية، وهي: وجود الرغبة أولاً، ثم المعرفة، والتعلم، ثم الانتباه، وأخيراً الاختيار، أو الإجراء الصواب الذي نتخذه، ويعرف ماركس الوعي الاجتماعي أنه مجموع الأفكار، والنظريات، والآراء، والمشاعر الاجتماعية، والعادات، والتقاليد التي توجد لدى الناس التي تعكس واقعهم الموضوعي؛ وبما أن الوجود الاجتماعي للناس يتصف بالتعقيد، والتنوع، وإن الوعي الاجتماعي يتصف- أيضاً- بالتعقيد، والتنوع، ويدل استعراض التاريخ الاجتماعي أنه مع تغير الوجود الاجتماعي للناس يتغير- أيضاً- وعيهم الاجتماعي، كما أكد ماركس- أيضاً- أن الوعي الاجتماعي يتصف بخاصية الاستقلالية النسبية في تطور؛ فالوعي الاجتماعي قد يتخلف عن تطور الوجود الاجتماعي، أو قد يسبقه، وتتضح الاستقلالية النسبية للوعي الاجتماعي في استمرارية التطور، ويرى العريفي أن "الوعي الاجتماعي اتجاه عقلي منعكس يعين الإنسان على أن يكون واعياً بنفسه، وبيئته بدرجات متفاوتة من الوضوح، والتعقيد، ويتضمن هذا الاتجاه وعي الإنسان بوظائفه الجسمية، والعقلية، والوعي بأهداف العالم المحيط به، وإدراك الإنسان لنفسه كإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه، وإدراك الإنسان لنفسه كعضو في جماعة، وإدراك الإنسان للعلاقات التي تربط بين الظواهر الاجتماعية والمواقف التي يمر بها، والقيم، والمعايير التي تحدد استجاباته المختلفة في هذه المواقف"؛



ومن هنا يمكننا تعريف الوعي الاجتماعي أنه: (الصورة الذهنية للفرد عن واقعه الاجتماعي، والمتمثلة في مجموعة الأفكار، والمشاعر، والسلوكيات التي تعبر عن إدراكه لهذا الواقع التي- غالباً- ما تكون مستمدة من هذا الواقع، ثم تعود؛ لتؤثر في فهم الفرد لهذا الواقع، وتُشكل استجابته تجاهه).

تأثير الوعي على الفرد:

نحن مخلوقات اجتماعية تعلمنا أن العيش في مجموعات أكثر منطقية من العيش بمفردنا مع استثناءات نادرة، ومع ذلك لكي يزدهر هذا التعاون يجب أن نعيش في إطار من القيم، والمعايير السلوكية التي توجه سلوكنا، وتتطور القواعد، والمعايير، والأعراف الاجتماعية، وتتغير بمرور الوقت، ومن ثقافة إلى أخرى، ومع الثقافة، مثل: (الثقافات الفرعية)؛ ولذلك يكون للتنشئة الاجتماعية، والأسرية دور بارز في خلق هذا الوعي الذي تتراوح درجاته، وترتبط بمدى ثراء البيئة المحيطة بالفرد، وثقافتها المحلية.

تأثير الوعي على المجتمع:

يساعد الوعي الاجتماعي على التعايش، والتفاعل الثري بين الأفراد، وعلى تطوير علاقات أقوى، وأفضل مع الأشخاص المنتمين إلى المجتمع، ويساعد في إدارة الصراع، وتزداد مشاعر التعاطف، والاحترام، والإيجابية، وتجعل الحياة أكثر سعادة، ويتعلم احترام المجتمع الذي ننتمي إليه، ونحاول تحسين سلوكنا تجاه الآخرين، وأنفسنا، وهذا سيساعدنا في تنمية مهارات الوعي الاجتماعي، كما يساعد على فهم الاحتراف في مكان العمل، وذلك بالإضافة إلى تسهيل مشاركة المعلومات، والتواصل، والتعاون مع الآخرين.

جودة الحياة، والوعي الاجتماعي:

يُعد الوعي الاجتماعي جزءًا أساسيًا من تكوين الصداقات، والعلاقات؛ مما يساعدنا على عيش حياة سعيدة، ومرضية، ويُعتبر الوعي الاجتماعي من أهم المهارات الحيوية التي يجب تعزيزها عند الأطفال، ليس فقط بسبب الآثار المترتبة على مدى الحياة، ولكن- أيضًا- مساعدتهم على تحقيق أقصى استفادة من تعليمهم، وفي المدرسة يمكن للأطفال ذوي الوعي الاجتماعي القوي التكيف بسهولة أكبر مع البيئات المتغيرة



وتهدف زيادة الوعي الاجتماعي إلى تغيير سياسة المجتمع بشكل مباشر؛ مما يدعم الوعي المجتمعي لإقناع صانعي السياسات لقضية معينة بدعم من شريحة كاملة من المجتمع؛ لأنه يثق الناس حول مواضيع جديدة عليهم، ويشجعهم على المشاركة في إحداث التغيير

وقد نجد من نتائج الوعي الاجتماعي بالذات، والمجتمع زيادة الإيجابية، وتشكيل تواصل صحي، وتحقيق الأمل للإنسانية، ويعلم التقدير لكل ما حولنا، ويدفع بالمجتمع نحو التعاطف، والتسامح، ولعلي أشير- في هذا المجال- لإحدى قضايا المجتمع، وهي قضية الأيتام فاقد السند العائلي ذوي الظروف الخاصة؛ إذ ترتبط حياتهم- في الحصول على حقوقهم- بالوعي الاجتماعي تجاههم الذي نجده يتفاوت؛ وفق مستوى هذا الوعي، والذي نرى أنه ينبغي أن يصل إلى مستوى التقبل، والمساندة من خلال الاحتواء، واستشعار المسؤولية المجتمعية تجاههم، ورفع الوعي الاجتماعي تجاه قيم المجتمع، وأخلاقياته



كما أن من أهم المشكلات المرتبطة بالوعي الاجتماعي مشكلة المخدرات التي تواجه المجتمع السعودي، وتتطلب جهودًا عديدة، أهمها: تكوين الوعي في المجتمع نحو هذا الخطر؛ لذلك جاء الهدف الإستراتيجي العاشر في برنامج جودة الحياة الذي انطلق في عام 2018م كأحد برامج الرؤية السعودية 2030م

و(تعزيز حصانة المجتمع تجاه المخدرات)، ولا يتحقق ذلك من خلال تعزيز جودة الحياة داخل المدن، وتوفير الأنشطة المناسبة لجميع أفراد المجتمع، وفئاته؛ إذ لابد أن تكون متاحة لكل المستويات الاقتصادية، وتضمنت المبادرات وضع إستراتيجية وطنية للشباب تحفز مواهبهم، وتيسر لهم استغلالهم أوقات الفراغ، وإطلاق برنامج وطني للشباب.

التوصيات:

- 1- وضع برامج تهدف إلى تنمية الوعي الذاتي العاطفي؛ وذلك لغرس هذه المهارة في نفوس النشء، والشباب.
- 2- تنمية الشباب، وتحفيزهم لبناء دوافع، وأهداف إيجابية مبكرًا.
- 3- تحفيز القطاع غير الربحي لتقديم البرامج الهادفة، كما يجب زيادة الوعي الاجتماعي تجاه القضايا المختلفة للمساهمة في جودة حياة المجتمع.
- 4- تحسين نظم المعلومات لمعالجة تعاطي المخدرات، وما ينتج عن ذلك من عواقب، ويتم هذا- بشكل أفضل- من خلال تحديث المعلومات تبعًا حول طرق تعاطي المخدرات، والشبكات التي تروج لها، والكشف عن الأماكن الأكثر انتشارًا للمخدرات.
- 5- اعتبار مؤشر الوعي الاجتماعي أحد المؤشرات المهمة لقضايا المجتمع المختلفة لدى متخذي القرار.

التعقيب الثاني - د. عوض العتيبي

اتفق مع ما ذهب إليه كاتب الورقة الرئيسة في قضية الخلط بين مفهوم الوعي المجتمعي والوعي الاجتماعي؛ وبهذا، ولتوحيد المفهوم يتبنى هذا التعقيب الوعي المجتمعي كما عرّفته الورقة الرئيسة: "امتلاك المجتمع، أو (أفراده في الواقع) اتجاهًا عقليًا يمكنهم من إدراك الذات، والبيئة المحيطة بهم، وفهم ما حولهم من متغيرات اقتصادية، وعلمية، وثقافية، وسياسية، ودينية، وكل ما يؤثر في المجتمع سلبيًا، وإيجابيًا، ويسهم في صياغة حياتهم؛ "لذا يتمثل الوعي المجتمعي في قدرة الأفراد على فهم القضايا، والتحديات الاجتماعية المحيطة بهم، وتحمل المسؤولية تجاه تلك التحديات لتحسين جودة الحياة، والرفاه الاجتماعي؛ إذ تناولت الورقة الرئيسة أهمية الوعي المجتمعي في تحقيق جودة الحياة مشيرةً إلى أن الوعي لا يقتصر على الإدراك الفردي؛ بل يشمل الوعي بالمتغيرات الكبرى، كالمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، كما أوضحت الورقة أن التحولات التي طرأت على المجتمع السعودي تؤثر على سلوك الأفراد، وتصوراتهم؛ مما يستدعي تعزيز الوعي للتكيف مع هذه التغيرات، وضمان التنمية، وما ستقدمه هذه الورقة هو امتداد للأفق الذي طرحه الدكتور الملحم أمامنا؛ لذا تسلط هذه الورقة الضوء على أهمية تعزيز الوعي المجتمعي، والتحديات المعاصرة، ودور رؤية ٢٠٣٠ في رفع الوعي بالمجتمع السعودي، مع تقديم أبرز التوصيات؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً - أهمية تعزيز الوعي المجتمعي، والتحديات المعاصرة:



التوعية، والوعي أمران مهمان؛ فكل إنسان في هذه الحياة بحاجة إلى التوعية، و(لن ينجح من لم يدرك دوره)، إذ يُعد الوعي المجتمعي عاملاً أساسياً في مواجهة التحديات المعاصرة؛ فيحتاج الأفراد إلى التوعية المستمرة؛ وذلك لإدراك أدوارهم، ومسؤولياتهم في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم بفعل العولمة، والتقدم التكنولوجي

وتطرح نظرية الحداثة السائلة عند عالم الاجتماع المعاصر زيجمونت باومان ZYGMUNT BAUMAN تصورًا للمجتمعات المعاصرة؛ حيث لم تعد مستقرة كما في الماضي؛ بل أصبحت "سائلة" بسبب التغيرات المستمرة في القيم، والعلاقات الاجتماعية، ولم يعد الوعي المجتمعي قائماً - فقط - على القيم، والتقاليد الراسخة؛ بل أصبح متغيراً تحت تأثير التدفق الهائل للمعلومات؛ مما يعزز تأثير الأفراد بالاتجاهات العالمية، ويجعل تكوين هوية اجتماعية ثابتة أكثر صعوبة.

كما يخلق هذا الواقع ما يسمى بـ "الوعي المتغير، أو المتأرجح" (SHIFTING AWARENESS)؛ حيث يصبح الوعي المجتمعي عرضة للتأثر بالتيارات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية؛ مما يؤدي إلى تصادم بين القيم التقليدية، والتوجهات الحديثة، وهو ما يستوجب تعزيز الوعي المجتمعي للحفاظ على التوازن بين الأصالة والتحديث.

وطرحت نظرية الحداثة السائلة لباومان مفاهيم متعددة، مثل: (الهوية السائلة: LIQUID IDENTITY)، و(الفردانية: INDIVIDUALISM)، و(الاستهلاك الهوياتي: LIQUID CONSUMPTION)؛ فمثلاً- يرى باومان أن الأفراد في هذا العصر يبنون هوياتهم من خلال الاستهلاك؛ حيث تحدد العلامات التجارية، ومظاهر الموضة، و(الترند)، والاتجاهات الرقمية هويتهم؛ مما يؤدي إلى تحول الوعي من الارتكاز على القيم التقليدية إلى قيم مستمدة من الثقافة الرقمية، وفي ظل هذه التغيرات السريعة يصبح التنبؤ بالمستقبل أكثر صعوبة؛ مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي كركيزة أساسية لمواجهة التحديات بثقة، وكفاءة؛ فبالوعي، وبتكامل الجهود في التوعية بُعِدَ الفقر، وُحسِنَ التعليم، والصحة، وُحِدَ من الجريمة، وُحافظ على البيئة، والممتلكات، والطاقت البشرية، والهوية الاجتماعية... إلخ، والعكس صحيح عند فقدان الوعي، وفي سياق تكامل الجهود في التوعية أُقيمت فعاليات نظمتها جمعية التوعية، والتأهيل الاجتماعي (واعي) الشهر الماضي بمدينة الرياض؛ حيث أشاد الأستاذ همام بن جريد، أحد منسوبي برنامج خدمة ضيوف الرحمن بتجربة صناعة الوعي لدى الحجاج الماليزيين، ويُعد صندوق بعثة الحج الماليزية (تابونغ حاجي) نموذجاً ناجحاً في صناعة الوعي؛ إذ يدرّب الحجاج على مناسك الحج قبل فترة طويلة من السفر مستخدماً مجسمات تحاكي الميقات، والكعبة، وحجر إسماعيل، ومواقع المناسك المختلفة مع ارتداء ملابس الإحرام؛ مما يسهّل عليهم استيعاب التجربة؛ إذ ينعكس ذلك إيجابياً على وعي الحجاج الماليزيين؛ حيث يصبحون أكثر التزاماً، وانضباطاً، وأقل عرضة للمخاطر أثناء أداء المناسك وسط الحشود.

ثانياً - رؤية المملكة 2030م، ومساهمتها في رفع الوعي:



يُعد الوعي المجتمعي ركيزة أساسية لتحقيق جودة الحياة؛ حيث يُسهم في بناء مجتمع أكثر ازدهاراً، واستدامة، وفي المملكة العربية السعودية ازدادت أهمية هذا الدور في ظل رؤية 2030م التي ركزت على تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التنمية المستدامة؛ حيث ساهمت رؤية 2030م في تحفيز السعوديين على المشاركة الفاعلة في مختلف المجالات، مثل: الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والاستدامة، وحماية البيئة، وتعزيز الهوية الوطنية، وتحسين البنية التحتية، والترفيه، والرياضة، والأعمال التطوعية، والاستثمار في الثقافة، والابتكار؛ مما يعزز التكامل لبناء مستقبل مزدهر

وتنعم المملكة العربية السعودية بالأمن، والاستقرار، والازدهار في ظل القيادة الرشيدة ل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان- حفظهما الله- ويتطلب هذا التقدم المؤسسي وعيًا مجتمعيًا يعزز المسؤولية المشتركة، ويدعم التفاعل الإيجابي بين الأفراد والمؤسسات، ويعزز من انخراط الأفراد في المشاركة الفاعلة في التنمية؛ مما يحقق الأهداف الوطنية، والمجتمعية، ويرفع جودة الحياة، ويمهد لبناء مستقبل مشرق للأجيال القادمة.

ثالثاً - أهم التوصيات:

- تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التفاعل مع المبادرات الحكومية التي تهدف لتحسين جودة الحياة، مثل: الخدمات الرقمية، وتمكين المرأة، والشباب، ومبادرات التطوع.
- الوعي هو خط إنتاج يبدأ بالحملات التوعوية، وينتهي بتغيير السلوك، أو الممارسات، ويحدث ذلك من خلال تضافر الجهود؛ بمعنى: أنه (لا نحتفي بالحملات التوعوية، ثم تختفي)؛ بل تمتد التوعية لتصبح تشريعًا، أو سياسة عامة، أو ما يمكن تسميته بالوعي القائم على الابتكار، والإبداع، والاستدامة.
- ضرورة تحويل الوعي إلى سلوك، وممارسات فعلية؛ فمثلاً: جميعنا يعي أن تناول كميات كبيرة من السكريات، والسهر مضران بالصحة، ولكن هل سينعكس ذلك على سلوك، وأسلوب حياتنا الصحي؟ فالمعرفة وحدها لا تكفي.
- تركيز الأبحاث على رفع الوعي في مجالات متنوعة؛ بما في ذلك دور القطاع الخاص في تعزيز التوعية، وسبل تنمية وعي مؤسسات القطاع الخاص بأهمية التوعية، هذا إضافةً إلى تثقيف المستهلكين (الناس) حول الأخطاء الشائعة في التجارة، ومكافحة الغش، والتحايل التجاري.

الخاتمة:

يسهم الوعي المجتمعي- بشكل كبير- في تشكيل جودة حياة الإنسان، ورفعها، ودفع التنمية، والتطوير في مجالات متعددة، مثل: البيئة، والمجتمع، والصحة، والاقتصاد، والثقافة، كما يعد الوعي المجتمعي صمام أمان تزداد أهميته مع التغيرات، والتحولات السريعة في المجتمع السعودي؛ حيث يعمل على تعزيز التعاطف، والمسؤولية الجماعية تجاه التحديات التي تواجه المجتمع، والتنمية؛ مما يؤدي إلى حلول أكثر فعالية، وابتكار، وكما أشار كاتب الورقة الرئيسية؛ فإن التعليم، والإعلام يمثلان الركيزتين الأساسيتين في تنشئة الوعي المجتمعي، وبنائه، يليهما الدعم المقدم عبر الأنظمة، والتشريعات، والسياسات، والأنشطة المجتمعية التي تعزز هذا الوعي على نطاق واسع.

المدخلات حول القضية:

كيف نعرف مستوى الوعي لدينا؟

معرفة مستوى الوعي في المجتمع ليست مسألة حدسية، أو مجرد انطباع؛ بل يمكن اللجوء إلى أدوات، ومقاييس علمية تساعد في تشخيص هذا المستوى بدقة؛ وذلك من أجل وضع خطط تطويرية فعالة، ومن بين هذه الأدوات المهمة يأتي مقياس ديفيد هاوكينز للوعي الذي يُستخدم لقياس مستوى وعي الأفراد على مقياس يتدرج من أدنى درجات السلبية، والانغلاق إلى أعلى درجات الإيجابية، والانفتاح، والتنوير، وهذا المقياس يُصنف حالات الوعي بدءًا من المشاعر والأفكار التي تعيق الإنسان، مثل: الخوف، والذنب، والخل، ومرورًا بمستويات متوسطة كالشجاعة، والحياد، والاستعداد، ووصولًا إلى المستويات العليا، مثل: الحب، والفرح، والسلام، والتنوير، وكل مستوى له طاقة معينة تؤثر على طريقة إدراك الشخص للعالم، وعلى سلوكياته؛ وبالتالي على مدى تأثيره الإيجابي، أو السلبي في المجتمع.



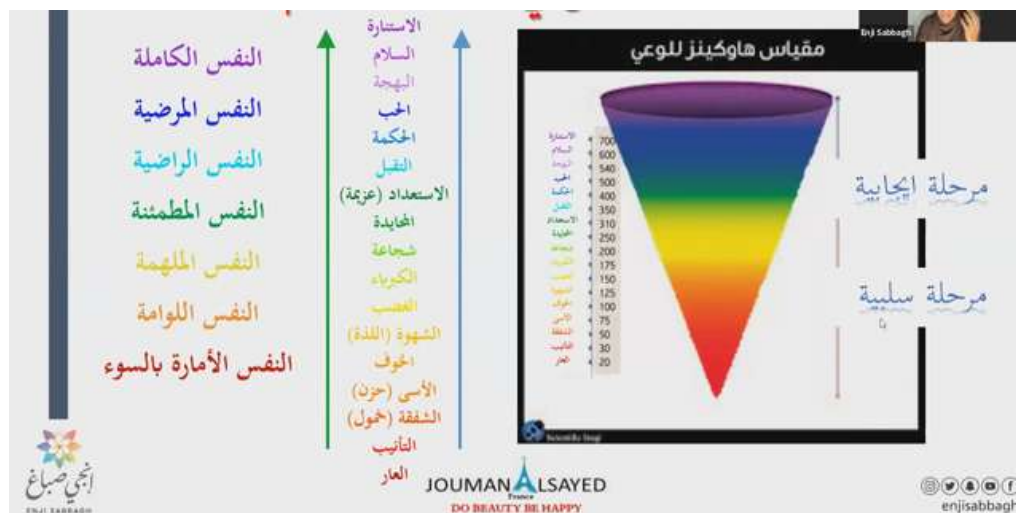
واستخدام هذا المقياس يمكن أن يكون أداة فعالة في تقييم واقع الوعي لدى الأفراد، أو حتى على مستوى مجموعات، وفئات داخل المجتمع، ومن خلال تحديد مواضع الضعف، والقصور يمكن تصميم برامج، ومبادرات تستهدف رفع هذه المستويات، وليس فقط - بتقديم المعلومات؛ بل بتغيير البيئة المحيطة، والأفكار التي يتبناها الفرد، وتؤثر على اختياراته، وسلوكياته.

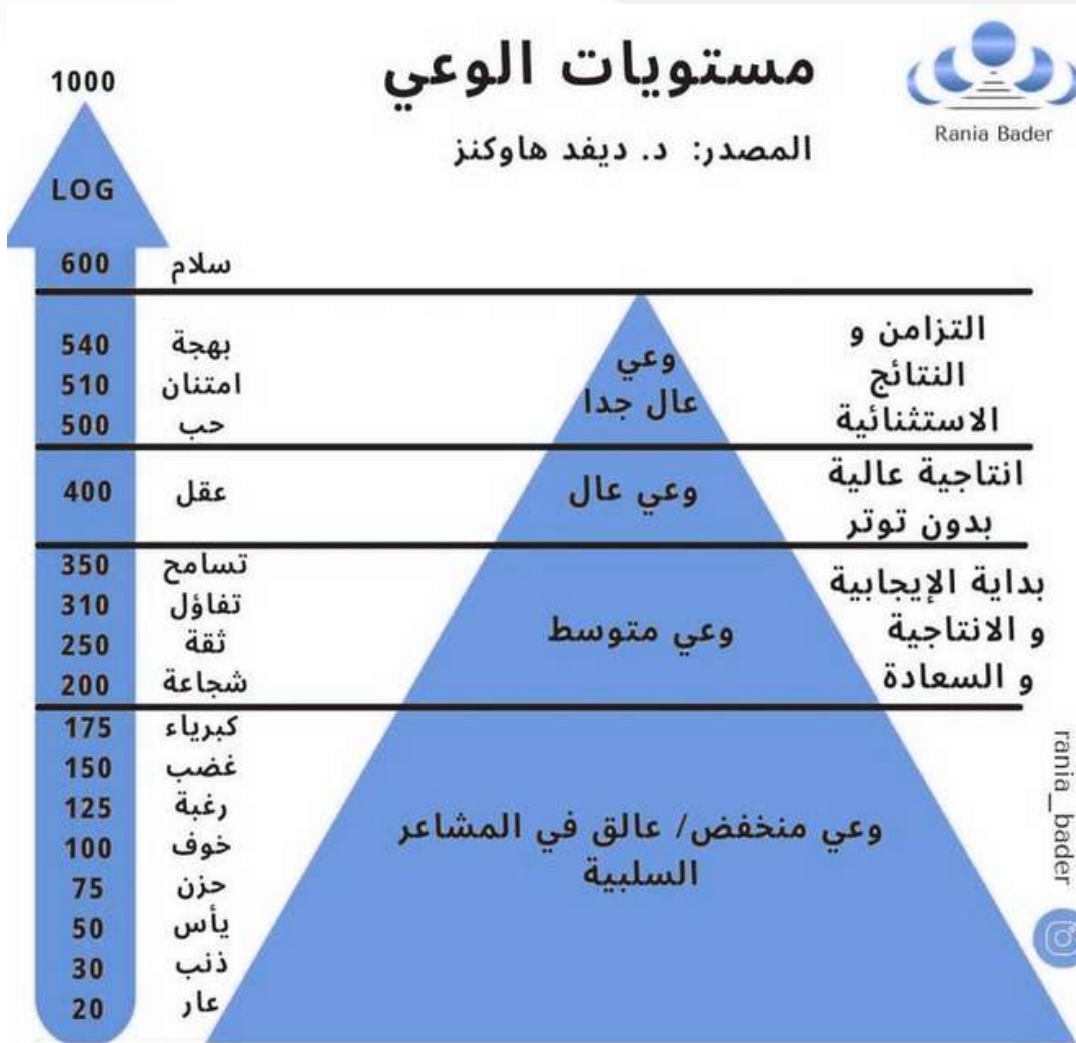
فالأشخاص الذين يعيشون في مستويات وعي عالية يكونون أكثر قدرة على التفاعل الإيجابي، واتخاذ قرارات أخلاقية، والمساهمة في السلم المجتمعي، وتحقيق جودة الحياة، أما من يعيشون في مستويات متدنية؛ فهم - غالبًا - ما يكونون أسرى لمشاعر سلبية، وغير واعين لتأثيراتهم على الآخرين؛ مما ينعكس - سلبيًا - على محيطهم.

ومن هنا يصبح قياس الوعي ليس فقط أداة تشخيص؛ بل خطوة أولى نحو تنمية الوعي المجتمعي بشكل علمي، ومدرّس، يساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا، ونضجًا، ومسؤولية.



مراحل ودرجات الوعي حسب سلم هاوكنز





الوعي المجتمعي، والهوية الثقافية في ظل التحولات الاجتماعية:

يشهد المجتمع السعودي تحولات ثقافية، واجتماعية عميقة مع انطلاق رؤية السعودية 2030م؛ حيث صاحب هذه المرحلة تغييرات واضحة في بنية النسيج الاجتماعي، أبرزها: التفاوت الاجتماعي الناتج عن التفاعل المعقد بين الرغبة في التغيير من جهة، والتمسك بالهوية الثقافية من جهة أخرى، وهذا التحول قد خلق نوعاً من التوتر، والصراع بين القيم الأصيلة والحدثة؛ مما أثار حالة من القلق لدى فئات متعددة في المجتمع؛ لا سيما بين الفئات المحافظة



وتتجلى هذه الظواهر- بشكل واضح- في منصات التواصل الاجتماعي، وخاصة من خلال سلوكيات بعض النساء التي شكلت صدمة مجتمعية؛ نظرًا لحداثه هذه الممارسات، وغياب الاستعداد المجتمعي لتقبلها؛ حيث أصبحت بعض النساء على هذه المنصات يمثلن ظاهرة استثمارية، وترويجية يتم استغلالها في الحملات الإعلانية، والمناسبات المختلفة، وقد يتضمن المحتوى أحيانًا مشاهد تخرج عن الإطار القيمي، والاحتشام، وهو ما يطرح تحدّيًا كبيرًا أمام ضرورة إيجاد توازنٍ واعٍ بين الانفتاح والتحديث، والحفاظ على الأصالة، والقيم المجتمعية.



وفي ظل هذا السياق تبرز الحاجة إلى حوار وطني مفتوح، وشامل يضم مختلف أطراف المجتمع؛ وذلك لفهم أسباب هذا القلق، وتحديد السبل المثلى للحد من الظواهر التي تهدد الهوية، وهنا يأتي دور الدولة، والأسرة؛ بوصفهما خطي الدفاع الأول عن القيم الوطنية؛ إذ تبذل الدولة جهودًا كبيرة من خلال نظام التعليم المبني على المبادئ الإسلامية المعتدلة، وتنفق عليه المليارات، بينما تقوم الأسرة بدورها التربوي؛ وفق المنهج ذاته

إلا أن بعض المؤثرين على وسائل التواصل يستغلون المراهقين، والمراهقات في بث رسائل قد تهدم هذه القيم؛ مما يتطلب استجابة جادة من المجتمع بأكمله للتصدي لهذه الظواهر، ويكمن التحدي- هنا- في الطبيعة المعقدة للوعي؛ إذ يُعد مفهومًا مراوغيًا يتصل بالعقل، والإدراك، ويصعب تغييره، أو توجيهه دون أدوات فعالة، ويأتي التعليم في مقدمة هذه الأدوات؛ بصفتها وسيلة جوهرية لإعادة توجيه الوعي، وتعديل السلوك؛ فهو القادر على غرس القيم، وتشكيل العقول، ومن خلاله يمكن بناء مجتمع متوازن يحترم هويته الثقافية، ويواكب في الوقت ذاته مقتضيات العصر الحديث.

إن الوعي المجتمعي يشكل القاعدة الأساسية لبناء العقل الجمعي، والذاكرة الوطنية المشتركة؛ بما يضمن التجانس بين مختلف فئات المجتمع، وفي هذا الإطار تصبح مؤسسات الدولة الرسمية مطالبة بتأدية دور محوري في صياغة الوعي المجتمعي من خلال وضع سياسات متكاملة، وخطط إستراتيجية قادرة على ضمان التناغم بين الممارسات المجتمعية ومواجهة التحديات الراهنة.



ومن بين هذه التحديات ما أورده التعقيب الثاني حول مفهوم "الحدث السائلة" التي تصف تسارع التغير، وسيطرة القيم الاستهلاكية، واتساع الفجوة بين الأجيال؛ مما ينذر بمزيد من الاضطرابات الثقافية إن لم يصاحب التغير وعي عميق، وموجه، ويتضح هذا التحدي في مشاهد الحياة اليومية، كما في أحد الفعاليات التي شاهدها مجمع "يو ووك" بالرياض؛ حيث قدم ركنٌ تابعٌ لشركة "ديزني" أنشطةً للأطفال تمثلت في محاكاة لحياة مشاهير، مثل: عائلة "كارداشيان" إلى جانب ألعاب عنيفة بشخصيات لا تتسجم مع القيم المجتمعية، وهذا المثال الصغير يحمل دلالات كبيرة حول كيف تتسلل بعض القيم الأجنبية إلى وعي الأطفال، وتؤثر فيه بطريقة غير محمودة العواقب



ومن هنا تنشأ تساؤلات جوهرية: ما القيم التي يتمسك بها الشباب في المملكة اليوم؟ ما مفهومهم للسعادة؟ وهل هي نابعة من رضا داخلي دائم، أم أنها مجرد متعة وقتية تفرضها ثقافة استهلاكية؟ وفي ظل هذا الخلط بين السعادة الحقيقية والمتعة المؤقتة تبرز الحاجة إلى تعزيز القيم الجوهرية التي تدفع نحو الشعور بالمسؤولية، والانتماء.

ومن صور هذه القيم ما أشارت إليه الورقة الرئيسية، والتعقيب عليها حول أهمية رعاية الأيتام كصورة من صور العطاء المجتمعي الذي يعزز التكافل، والانتماء الوطني، وهذا يقود إلى ضرورة وضع خطة وطنية متكاملة تبدأ من الطفولة، وتمر بكل مراحل النمو، وتتضمن ضوابط على المحتوى الإعلامي، وتؤسس لثقافة وعي مستدامة؛ فلهذا تبرز الحاجة إلى إستراتيجية وطنية شاملة للوعي المجتمعي تُدمج ضمن برامج جودة الحياة في رؤية 2030م؛ بوصف الوعي أحد دعائم الاستقرار، والتقدم، وتتطلب هذه الإستراتيجية إطلاق مبادرات نوعية، وحملات إعلامية ذكية تراعي الخصوصية الثقافية، وتستثمر في أدوات الإعلام الرقمي بشكل إيجابي، ومهني، ويظل للثقافة دور محوري في هذا الإطار؛ حيث أظهرت الأنشطة الثقافية في السنوات الأخيرة قدرة على الوصول إلى شرائح مجتمعية متنوعة، والتأثير الإيجابي عليها، كما لا يمكن إغفال أهمية أدوات القياس العلمي لفهم الواقع المجتمعي، وتحديد حاجاته بدقة؛ وذلك من أجل بناء سياسات فعالة، وموجهة، والخلاصة: إن بناء وعي مجتمعي متماسك يستند إلى القيم الإنسانية، والوطنية يتطلب جهداً مؤسسياً مدروساً يبدأ من التخطيط الإستراتيجي، ويمر بالتنفيذ العملي، وينتهي بالرصد، والتقييم؛ وذلك ضمن إطار وطني يحفظ الهوية، ويواكب تحديات العصر.



التذويت العاطفي، وبناء الوعي المجتمعي:

يرتبط الوعي المجتمعي ارتباطًا وثيقًا بالجانب العاطفي في الإنسان، وهو جانب قابل للتدريب؛ بحيث ينتقل من كونه استجابة شعورية لحظية إلى سلوك لا واعٍ يصدر تلقائيًا من الفرد دون تصنع؛ ومن هنا تبرز أهمية تصنيف كروثول (KRATHWOHL) في المجال العاطفي الانفعالي الذي يشبه تصنيف بلوم الشهير للأهداف المعرفية، لكنه يتناول جانبًا أكثر تعقيدًا، وهو بناء الاتجاهات، والقيم عبر مراحل شعورية متدرجة، وتكمن صعوبة هذا الجانب في أن المشاعر، والانفعالات السلبية تنتقل بسهولة في حين يتطلب بناء القيم الإيجابية جهدًا تربويًا منهجيًا، وعميقًا؛ فمثلًا: من السهل أن يتبنى الفرد تصرفات سلبية بحجة وجود من يقوم مقامه؛ وذلك كمن يرى أن رمي النفايات في الشارع مبرر لأن هناك من سينظفها؛ فيعرض تصنيف كروثول خمس مستويات في النمو العاطفي تنطلق من الاستقبال البسيط للمثير، ووصولًا إلى الوسم القيمي الذي يشكّل بنية دائمة في شخصية الفرد؛ حيث يصبح سلوكه انعكاسًا لقيمة داخلية مستقرة، ويمكن توظيف هذه المستويات التربوية في تصميم مناهج تعليمية، أو برامج توعوية لترقية الاتجاه العاطفي إلى وعي مجتمعي أصيل، وفيما يلي عرض للمستويات الخمسة التي يشملها التصنيف على النحو الآتي:

1. مستوى الاستقبال (RECEIVING): يمثل بداية الانتباه، والوعي بوجود مثير ما، ويشمل الاستعداد، والرغبة لضبط الانتباه تجاه هذا المثير.
2. مستوى الاستجابة (RESPONDING): يبدأ فيه الفرد بالتفاعل الإيجابي مع المثير، ويشعر بالرضا حيال المشاركة، والتفاعل.
3. مستوى التقييم (VALUING): يعبر فيه الفرد عن تبنيه لقيمة ما، والتزامه بها، وتُظهر سلوكياته اتساقًا مع هذه القيمة.
4. مستوى تنظيم القيم (ORGANIZATION): تبدأ القيم بالتناغم ضمن نسق داخلي منظم؛ بحيث يتمكن الفرد من ترتيب أولويات قيمه، وسلوكياته؛ وفقًا لها.
5. مستوى الوسم بالقيمة (CHARACTERIZATION BY VALUE): يمثل ذروة التذويت؛ حيث تتحول القيمة إلى جزء من بنية الشخصية، وتُمارَس باستمرار، واتساق، ويشابه مفهوم "التذويت" - هنا- مفهوم "التنشئة الاجتماعية"؛ حيث يُستبطن السلوك، ويتحول من خارجي إلى داخلي، ويتشكل داخل البناء النفسي للفرد، وفي السياق التربوي يمكن اعتبار هذا النموذج أداة فعالة لقياس مستوى القيمة لدى الأطفال، أو الراشدين؛ بل ويمكن الاستفادة منه في تصميم المبادرات التوعوية التي تسعى لترسيخ القيم المجتمعية، والسلوكية على مستوى اللاوعي، ولو أُعيد رسم هرم كروثول لكان من الأنسب قلبه رأسًا على عقب؛ ليدلّ على امتداد الوعي المجتمعي، وثباته من الأسفل إلى الأعلى؛ بحيث تترسخ القيم في قاعدة راسخة، وتتدرج نحو تمثلاتها السلوكية العليا.



التعليم، والأنظمة؛ بصفتهما دعائم لبناء وعي مجتمعي فعّال:

إذا كان الحديث عن الوعي المجتمعي يتمحور حول تشكيل العقل الجمعي، وتوجيهه نحو القيم التي تنهض بالمجتمع؛ فإن التعليم يُعد من أبرز الأدوات التي يُمكن من خلالها بناء هذا الوعي، وصيانتها، وتوجيهه؛ فالتعليم هو الحاضن الأول الذي يُحقّل مسؤولية غرس الوعي الإنساني؛ بما يعنيه ذلك من معرفة الإنسان لذاته، وإدراكه لماهيته، وطباعه الجبلية التي وُلد بها، وهذا الإدراك لا يبدأ من فراغ؛ بل يتشكل من خلال استبصار الإنسان لنفسه، وتعلّمه خصائصه كما وردت في كتاب الله، ثم السعي لتهديب هذه الصفات، وترقيتها بالأخلاق الفاضلة التي تسمو بالنفس



وفي هذا الإطار يُقترح تدريس مقرر خاص يُعنى بالأخلاق، والطباع يهدف إلى شرح طبيعة الإنسان، وتكوينه الداخلي، وتقديم الفضائل الأخلاقية كوسيلة لإصلاح هذه الطبيعة، وتهذيبها، وقد لوحظ في النصوص القرآنية اقتران لفظ "الإنسان" بصفاته الجبلية في سياقات الذم، مثل: الضعف، والعجلة، والكنود، بينما استُخدم لفظ "بشر" في سياقات التكريم، كما في وصف الرسل، والملائكة- عليهم السلام- مما يؤكد الحاجة إلى تركية النفس، وترويضها ضمن منظومة أخلاقية متكاملة تبدأ من التعليم

فترك الإنسان لطبيعته دون تهذيب يعرضه للطغيان، والانجراف خلف الغرائز، وهو ما يجعل التعليم مسؤولاً ليس فقط عن تنمية المهارات؛ بل عن تأسيس الأخلاق، والوعي بالذات؛ فوعي الإنسان بطباعه، ومعرفته بما يهذّبه، ويوعده عن الزيف يُعد ضرورة لبناء شخصية متزنة قادرة على التحكم في نفسها، وتجنب السقوط في مهاوي الانحراف.

وقد عُرفت الأمة العربية بأخلاقها قبل الإسلام؛ فجاء النبي ﷺ ليتمم مكارم الأخلاق التي كانت موجودة كالأمانة، والصدق، والكرم، والوفاء، والشجاعة، والإسلام جاء ليجعل هذه القيم طريقاً للفلاح، ورضا الله تعالى، وهو ما يدل على أهمية تأسيس منهج تعليمي، وأخلاقي يُعنى بتركية النفس، ويواجه ثقافة المناهج المستوردة التي تُزين النفس، وتُخفي عيوبها دون أن تُرشدها للحقيقة، ويكفي من شواهد التاريخ أن الإسلام دخل أقاليم الشرق بأخلاق التجار المسلمين، لا بحد السيف؛ مما يُثبت أن الأخلاق كانت، ولا تزال طريقاً إلى الإيمان، وأسلوباً في التغيير، والتأثير.



ومن هنا نحن بحاجة إلى تعليم يُعلّم الأفراد كيف يواجهون أنفسهم، ويعترفون بضعفها، ويعملون على إصلاحها، كما في قوله تعالى: "قد أفلح من زكاهها وقد خاب من دساها"، ولا شيء بإمكانه الرفع من جودة الحياة مثل جودة الأخلاق، وفي ظل الاهتمام المتزايد بالوعي المجتمعي تجاه أهمية الخدمات المقدمة للأفراد يُلاحظ ضرورة رفع مستوى هذا الوعي، وتطبيقه فعليًا، إذ لا يكفي امتلاك المعرفة دون أن تترجم إلى سلوكيات رشيدة تُحسن من جودة الحياة. والمجتمعات التي وصلت إلى درجات عالية من الوعي لم تفعل ذلك بالمعرفة وحدها؛ بل من خلال وضع أنظمة صارمة، وتطبيقها بعدالة، وهو ما يعزز الوعي الجماعي، ويُرسخ القيم، وهذا يُظهر أن التعليم وحده لا يكفي؛ فحتى بين المتعلمين نجد سلوكيات سلبية؛ مما يدل على أن الوعي لا يرتبط دائمًا بمستوى التعليم؛ بل بمدى تطبيق الأنظمة، والتوجيه السليم.



إن ارتفاع مستوى التعليم يفتح بوابة الوعي، ويدفع نحو فهم الحقوق، والواجبات إلا أن هذا الوعي لا يكتمل إلا إذا توفرت إرادة سياسية تدعم التغيير، كما هو واضح في التحولات التي تشهدها المملكة في إطار رؤية 2030م

ولتعزيز هذا التغيير من الضروري تقديم مبادرات نوعية مجتمعية، كما تفعل بعض الجمعيات الخيرية، مثل: جمعية (زهرة) التي تنشر ثقافة الفحص المبكر عن سرطان الثدي، وتخصص شهر أكتوبر للتوعية، وهو ما أثمر عن ارتفاع كبير في مستوى الوعي بهذا المجال، إذن نحن بحاجة إلى إستراتيجية شاملة تتضمن مبادرات توعوية في مختلف القضايا التي يغيب عنها وعي المواطن، والمقيم مع استثمار وسائل التواصل الحديثة للوصول إلى جميع المدن؛ لا سيما الطرفية منها شمالاً، وجنوباً؛ حيث الحاجة أكبر لكتياف الجهود؛ فالوعي المجتمعي الفاعل يتطلب معرفة عقلية، وتحفيزاً وجدانياً، لكنه لا يكتمل دون ممارسة عملية، ويكون هذا الوعي من مراحل التنشئة الاجتماعية، ثم يستكمل في مراحل التربية؛ سواءً بالغرس، أو التعزيز، أو التغيير، والحماية، وهو ما يتطلب خطة إستراتيجية واضحة تتحدد فيها الأدوار لبناء وعي مجتمعي شامل، خاصة فيما يتعلق بجودة الحياة، وما تتضمنه من عناصر أساسية في الاستقرار النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي.



وتبقى التوعية مرتبطة بالتأهيل، والتعليم، والتدريب؛ بل هي جزء لا يتجزأ من أية عملية تخطيط، وتنفيذ، وقياس أثر، وفي هذا السياق تزداد الحاجة في الوقت الحاضر إلى رفع مستوى الوعي التربوي أكثر من أي وقت مضى؛ إذ لا يكفي ما يُقدَّم في بعض المقررات الدراسية، أو الأنشطة اللامنهجية التي كثيراً ما تكون تقليدية، ومكررة، ويُفسر ذلك بالتقدم المتسارع الذي تشهده المملكة، وخطواتها المتقدمة نحو الدولة المدنية مع ازدياد التفاعل المجتمعي داخلياً، وخارجياً عبر وسائل، وقنوات جديدة؛ فضلاً عن التغيرات في سلوكيات الفرد السعودي؛ مما جعله اليوم محوراً على الساحة العالمية؛ لهذا يجب أن يُولَى رفع الوعي المجتمعي للطلاب اهتماماً خاصاً؛ وذلك من خلال وسائل متعددة، ومبدعة، ومباشرة؛ لتحقيق التعليم أهدافه بكفاءة، وفاعلية.

ولا يمكن تفضيل جانب من جوانب الوعي على غيره؛ إذ تُعتبر هذه الجوانب شبكة متكاملة تقود إلى نتيجة واحدة، وإذا ما أردنا ترجيح جانب معين؛ فقد نختار الجانب الثقافي، أو التعليمي، لكن كلاهما - في الواقع - وجهان لعملة واحدة تُسمى "التوعية"، وهي الوسيلة التي تزرع الوعي في أذهان الأفراد، وتنميته؛ حتى يؤتي ثماره في الواقع المجتمعي، وتُعد مرحلة الطفولة مرحلة حاسمة في بناء الوعي، وقد أثبتت الدراسات أن السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل هي الأشد تأثيراً في تكوين مهاراته، وقدراته، وكلما زادت محفزات الوعي في البيئة الأسرية انعكس ذلك على قدرة الطفل في الفهم، والاستيعاب؛ ولهذا فإن التحاق الطفل المبكر برياض الأطفال يُعد خطوة مهمة في تعزيز وعيه، وتنمية قدراته، وبلي ذلك دور المدرسة التي يجب أن تبني هذا الوعي من خلال برامج، وأنشطة لا منهجية تُقدِّم كرافد أساسي في التربية، وفي التعليم العام، والجامعي توجد وسائل متعددة لربط الطلاب بواقعهم وقيمهم، ومن أبرزها ما يأتي:

- 1- إدارة نضافة المدارس من خلال فرق طلابية بإشراف المعلمين؛ مما يُنمي المسؤولية، والانتماء.
- 2- تشغيل المقاصف المدرسية بفرق طلابية إشرافية.
- 3- إنشاء صناديق استثمارية وهمية تُدار من قبل الطلاب لتعزيز ثقافة الاقتصاد، والمسؤولية.
- 4- تطوير برامج إعلامية رقمية يُعدها الطلاب، وتُربط بالإعلام الوطني.
- 5- تكليف موظفي الدولة، والعاملين في الخدمات العامة بمهام تعليمية تُدرَّس في المدارس؛ مما يربط النظرية بالتطبيق؛ فإن هذه المبادرات تمثل أدوات عملية لبناء وعي طلابي ناضج يُعزز من الانتماء للوطن، ويُرسخ القيم العليا التي تقوم عليها الدولة، والمجتمع.



الشباب، وبناء الوعي الوطني - أساليب مبتكرة لتعزيز الانتماء، والمسؤولية:

إنّ نشر الوعي المجتمعي بين فئة الشباب لا يتحقق- على النحو المأمول- من خلال المحاضرات التقليدية، أو الرسائل المباشرة فحسب؛ بل يحتاج إلى اعتماد أساليب ذكية تتناغم مع اهتماماتهم، وتلامس واقعهم اليومي، ومن أبرز هذه الأساليب: استخدام المحتوى الإبداعي على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وذلك عبر إنتاج فيديوهات قصيرة، مثل: "ريلز"، أو مقاطع "تيك توك" تُصاغ بروح فكاهية، أو درامية، أو ملهمة؛ فتجذب الانتباه، وتوصل الرسالة بفاعلية، وبطريقة خفيفة، وسريعة التأثير



كما يُعَدُّ التعاون مع صانعي المحتوى، والمؤثرين من الشباب وسيلة ناجعة في إيصال الرسائل بلغة قريبة من المتلقين؛ مما يُسهم في رفع معدلات التفاعل، وتقبُّل الرسائل، وفي السياق ذاته يمكن إطلاق تحديات توعوية على منصات السوشال ميديا، مثل: "تحدي القراءة"، أو "يوم بدون جوال"، وهي مبادرات ميسرة في شكلها لكنها تثير الفضول، وتحفّز الشباب على المشاركة؛ وبالتالي تُحقّق أهدافاً توعوية على نحو غير مباشر.

وبجانب المحتوى الرقمي تبرز أهمية الورش، والأنشطة التفاعلية، خاصة إذا تم تنظيمها في أماكن غير تقليدية، مثل: المقاهي، أو خلال الفعاليات الترفيهية، والثقافية؛ إذ تُقدِّم هذه الورش بأسلوب حوارى ممتع بعيداً عن الأسلوب الوعظي؛ مما يمنح الحضور مساحة للراحة، والانفتاح، والمشاركة الفاعلة، كما أن دمج الرسائل التوعوية مع الأنشطة المحببة لدى الشباب، مثل: الرسم، وتصميم الأزياء، والرياضة، أو الموسيقى؛ مما يُوفّر بيئة تعليمية غير مباشرة، وفعّالة في آنٍ واحد، ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي تؤديه الألعاب التفاعلية الرقمية، والميدانية في نقل مفاهيم مجتمعية مهمة كال تعاون، واحترام الآخر، والاهتمام بالصحة النفسية، وهذه الألعاب لا تسهم فقط في الترفيه؛ بل تفتح آفاقاً للفهم، والممارسة العملية للقيم المجتمعية.



ومن أبرز أدوات التأثير- كذلك- تمكين الشباب ليكونوا هم قادة التغيير الحقيقي؛ فمشاركتهم في مبادرات توعوية يقودونها بأنفسهم، مثل: تأسيس فرق في المدارس، أو الجامعات تُعنى بنشر الوعي؛ مما يعزز من شعورهم بالمسؤولية، والانتماء، ويمنحهم فرصة التعبير الذاتي من خلال محتوى من إنتاجهم، وتزداد فاعلية هذه المبادرات حين يُؤمّر لها دعم إرشادي ميسر من قبل مختصين دون فرض التوجيه؛ مما يفتح المجال أمام الشباب للإبداع، ويُعزّز مصداقية الرسائل التي يقدمونها لأقرانهم

إذ بهذه الأساليب الذكية، والمتنوعة يصبح الوعي المجتمعي جزءاً من نمط حياة الشباب، وليس مجرد رسائل عابرة يتلقونها دون تفاعل؛ بل يتحول إلى ممارسة حقيقية تعكس الانتماء، والالتزام بالمسؤولية المجتمعية، وفي هذا الإطار يُوصى بتكثيف البرامج التدريبية، وورش العمل الموجهة خصيصاً للشباب لغرس مفهوم الوطنية الصادقة في نفوسهم؛ فإن ترسيخ الشعور الوطني يُعدّ حجر الأساس لبناء وعي مجتمعي قوي متماسك، وقادر على مواكبة المتغيرات، كما ينبغي أن يُنشأ الشباب على تبني نظرة إيجابية تجاه الخطط التنموية، والقرارات التي تتخذها الدولة؛ وذلك من خلال شرح الأهداف، والغايات التي تستند إليها هذه الخطط؛ فالفهم العميق لهذه الأبعاد يُعزز من الإيمان بدورها في تحقيق مصالح الفرد، والمجتمع على حد سواء، ويسهم في تنمية الثقة، والولاء الوطني.

الخلل السلوكي، وعلاقته بالعدالة، والوعي المجتمعي:

عند الحديث عن الوعي المجتمعي؛ فإن جزءاً كبيراً من الخلل السلوكي، والقيمي الذي يُضعف جودة الحياة لا يمكن فصله عن البنية النفسية، والاجتماعية التي تتحكم بردود أفعال الأفراد؛ فكثير من فئات المجتمع تلجأ إلى أنماط دفاعية، وسلوكيات غير مألوفة كرد فعل على شعورها بنقص في المكانة، أو الدور، أو الثقافة، أو المكتسبات، وتكون هذه السلوكيات- غالباً- منسجمة مع قناعات ذاتية متحيزة، ومتأثرة بتجارب حياتية متراكمة لتغدو أشكالاً من الاحتجاج غير المباشر على أوضاع يراها الأفراد ظالمة، أو مجحفة



ومن هنا لا يمكن التعامل مع بعض الظواهر السلبية كهيمنة "التفاهة" في وسائل التواصل الاجتماعي؛ وذلك بمعزل عن تحليل جذورها العميقة، وعلى رأسها: الشعور بالظلم، أو محاولة تعويض نقص حقيقي، أو متخيل؛ فهذه السلوكيات على الرغم من مظهرها الهزلي، أو السطحي تعبر في كثير من الأحيان عن خلل في التوازن القيمي، والشعور بالعدالة، ويكمن الحل الجذري لهذه الإشكاليات في تحقيق العدل المطلق، العدل الذي لا يتأثر بالأهواء، أو الأشخاص، أو الظروف؛ بل يُبنى على أسس ثابتة تضمن استقرار المجتمع، وتفاعل أفراده بإيجابية، ورضا مع واقعهم. وفي ظل غياب هذا النوع من العدالة تتجذر مشاعر الرفض لدى الفئات المتضررة؛ فتظهر سلوكيات مصنفة اجتماعياً على أنها شاذة، أو خارجة عن المألوف؛ فعندها تلبس التفاهة عباءة الوجهة، ويتحول غير المشروع إلى طموح مشروع، ويتخذ السلوك الاحتجاجي شكل فرض واقع جديد قائم على فهم مختل للحقوق، والمكانة، ولفهم هذا الواقع تفكيكاً، ومعالجة لا بد من الانتباه للصراع القائم داخل النسق الثقافي بين ما هو مقبول، ومرفوض، وبين ما هو أصيل في الثقافة وما هو دخيل عليها، ولا بد من القدرة على تمييز ما يعكس خللاً يتطلب التصحيح عَمَّا يجب قبوله كواقع مستقر؛ إذ إن هذا الفهم النقدي هو أول خطوة نحو الوصول إلى جذور المشكلة بدل الاكتفاء بالتعامل مع مظاهرها، وهو الأساس في التعامل مع الدوافع الأصلية لا مع ردود الأفعال السطحية



ومن ثم لا بد من تفعيل الفعل المجتمعي الواعي لسد الفجوة بين الواقع والمأمول؛ وذلك عبر ثلاث آليات محورية: أولاً - تأسيس وعي حقوقي، وعدلي عميق لدى الأفراد يمكّنهم من إدراك ما لهم، وما عليهم؛ وذلك على أساس من الكرامة، والعدالة. ثانياً - سنّ تشريعات مُلزِمة تحمي المكتسبات، وتضمن العدالة الاجتماعية، وتُحاسب من يخرق هذه القيم. وثالثاً - تحقيق جودة الشراكة في الحقوق، والواجبات من خلال تشريع راسخ، وتطبيق نموذجي يرتخ القيم الأصيلة، ويُميز بوضوح بين الحق الأصيل والدخيل الوافد.



ويجب أن يُعزز هذا البناء من خلال تتبع التراكم القيمي عبر الزمن، ورصد تفاعل الأفراد مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، والتقنية؛ إذ إن بناء تراكم معرفي قيمي يشبه الحفاظ على بذور نقية لم تتعرض للتشوه، أو التحويل، ويجب حمايتها لتظل صالحة للانتقال عبر الأجيال دون أن تفقد معناها، أو تتسلخ عن جذورها، وفي المقابل؛ فإن الظواهر السلبية التي تهدد الوعي، وتضعف جودة الحياة تشبه بذورًا فاسدة نمت نتيجة إهمال طويل الأمد، ومع تكرارها تتحول إلى ما يشبه "المألوف"، وتُدمج في الوعي الجمعي؛ بل وتُورَث كأنها من الثوابت، ومع غياب الوعي، وضعف دور التشريع، وتطبيقه تصبح هذه التشوهات الفكرية، والقيمية مستقرة في عقول الناشئة يصعب زعزعتها، أو تصحيحها لاحقًا، وتُسرع وسائل الاتصال الحديثة من وتيرة هذه الظواهر؛ إذ تتيح محتوى غير مقنن بلا حواجز، أو كلفة؛ فتنتشر المضامين المشوهة بسهولة، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة عالمية إلا أن أثرها يختلف باختلاف قدرة المجتمعات على مقاومة التأثيرات السلبية، ومناعة بنيتها الثقافية، والتعليمية، وفي هذا السياق تُعد رؤية السعودية 2030م نقطة انطلاق جديدة نحو إعادة تعريف الأدوار، وتعزيز جودة الحياة عبر تمكين التعليم، وتطويره، وتنمية التفكير الناقد لدى الناشئة؛ فالاستثمار- في هذا الجانب- يُعد أساسًا لبناء جيل واعٍ قادر على التعامل مع تحديات الواقع، وصناعة مستقبل قائم على العدالة، والاستقرار، والنماء.

الوعي المجتمعي، ومواجهة تيار النقد العاطفي الشعبي:

يمكن اعتبار ما يُسمى بتيار "النقد العاطفي الشعبي" أحد أبرز التيارات التي تشكك في جهود الدولة من خلال استغلال قضايا الخدمات العامة، ويتميز هذا التيار بإثارة المشاعر تجاه موضوعات حساسة، مثل: التوظيف، والصحة، والإسكان؛ حيث يتم تضخيم الحالات الفردية، وتقديمها كدليل على فشل شامل دون الرجوع إلى إحصاءات، أو تقارير موثوقة، ويُستخدم- غالبًا- الخطاب الانفعالي الذي يغذي مشاعر الإحباط، والعدمية، ويتجاهل الإنجازات، أو المؤشرات الدولية التي تعكس التقدم في مؤشرات التنمية، كما تُستخدم منصات التواصل الاجتماعي لنشر محتوى عاطفي يتضمن قصصًا شخصية مجتزأة، أو معلومات غير دقيقة، أو خارج سياقها؛ وذلك بهدف خلق تصور سلبي متضخم حول أداء المؤسسات الحكومية.

هذا التيار لا يطالب بإصلاح منضبط بقدر ما يسعى إلى التشويش، أو تسفيه ما تحقق؛ مما يؤثر على الرأي العام، ويقوّض الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وفي كثير من الحالات يتم تصوير القصور المؤقت، أو الاستثناءات على أنها القاعدة العامة؛ مما قد يؤدي إلى حالة من الاستقطاب المجتمعي



ومواجهة هذا النوع من الخطاب تتطلب تعزيز الشفافية من قبل الجهات الرسمية مع تطوير خطاب توعوي متزن يوازن بين الاعتراف بالتحديات وتقديم الحقائق، ويشجع المواطن الواعي على التعبير عن رأيه بأسلوب مسؤول، وبناءً.

الوعي المجتمعي، والإعلام - حماية فكرية ضد التضليل، والانفلات الرقمي:

في الوقت الذي تُبذل فيه جهود حثيثة لنشر الوعي المجتمعي بأساليب حديثة، وجذابة؛ لا سيما تلك القريبة من اهتمامات الشباب تبرز تحديات حقيقية تُضعف من أثر هذه الجهود، وتشوش قدرة الفرد على التمييز بين الحقيقة والتضليل؛ فقد ازدادت منصات التواصل الاجتماعي، وتنوعت بوتيرة متسارعة؛ مما فتح الباب واسعاً أمام سيل من الترهات، والأكاذيب، والفبركات الإعلامية، وتكمن خطورة هذه المواد المغلوطة في أنها لا تضلل الشباب فقط؛ بل تُستغل أيضاً لتقويض الثقة في المشاريع التنموية، والقرارات السيادية، ويتم ذلك عبر هشتاقات، وحملات مشبوهة تُبث على فترات متقطعة، وتستهدف الإساءة، والتشكيك في كل ما يتحقق من إنجازات واقعية؛ فتارةً تُنكر هذه الحملات ما تحقق من مشاريع تنموية، وكأن التقدم لم يُحرز، وتارةً أخرى تقلل من أهمية التسهيلات، والإصلاحات المقدمة لتحسين جودة الحياة، وتسريع الإجراءات الحكومية، وفي كثير من الأحيان تُسلط هذه الحملات هجومها على شخصيات حكومية بارزة في محاولة لزعزعة الثقة بها مع أن الهدف الحقيقي لا يتعلق بالأشخاص؛ بل باستهداف ثقة المواطن في دولته، وقيادته، ومحاولة الإخلال بأمن المملكة، واستقرارها المجتمعي.



وهنا تبرز أهمية الوعي المجتمعي؛ بوصفه خط الدفاع الأول ضد هذه الهجمات؛ إذ لا بد من بناء خطاب توعوي متماسك يكشف أهداف هذه الحملات، ويفضح أجنداتها التي غالباً ما تُدار من خارج المملكة، كما في حال "الذباب الإلكتروني" على منصة X؛ إذ إن التوعية بخطورة هذه الظواهر، وتحفيز الشباب على التفاعل الواعي، والدفاع عن منجزات وطنهم أصبح ضرورة ملحة، وليس مجرد خيار



فلا يمكن فصل هذه التحديات عن ظاهرة الانفلات الإعلامي الذي تعج به وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث أصبح أحد أبرز مظاهر قصور الوعي المجتمعي؛ فمع كثرة المنصات، وتعدد المستخدمين ظهرت شروخ فكرية، وسلوكية تهدد تماسك المجتمع، وتتجلى في صور، مثل: التعصب القبلي، والمناطقية، والرياضي، هذا إضافة إلى انحدار لغة الحوار إلى مستويات متدنية تمس السلم الاجتماعي، ومن تجليات هذا القصور- كذلك- التراشق الإعلامي باسم "الدفاع عن الوطن" الذي يتحول في بعض الأحيان إلى مصدر مشكلات دبلوماسية حقيقية؛ وذلك بسبب استخدام ألفاظ لا تعبر عن الموقف الرسمي للدولة، ولا عن أخلاقيات المجتمع السعودي.

هذا كله يشير إلى مؤشرات مقلقة حول تدني الوعي المجتمعي، ويفرض على الجميع مسؤولية مشتركة لتعزيز ثقافة الكلمة المسؤولة، وغرس الفهم بأن حرية التعبير لا تعني النيل من الآخرين، أو تهديد العلاقات الإقليمية، أو نشر الكراهية، ومع تزايد الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي، والمنصات الرقمية بات من الضروري إيجاد توازن يحفظ للناس علاقاتهم الإنسانية، ويسهم في تشكيل وعي مجتمعي سليم؛ ففي ظل هذه الفوضى الرقمية بدأت تظهر مشكلات اجتماعية، ونفسية إلى جانب تحديات أخلاقية أثرت سلباً على جودة الحياة، ومن أبرز ما انتشر: ثقافة "السيلفي" المفرط، وعرض تفاصيل الحياة الشخصية على العلن؛ وذلك بدافع البحث عن الشهرة، أو التقدير، وهو ما أسهم في إضعاف دور الأفراد في مجتمعاتهم، وعلاقاتهم الحقيقية، والجانب المظلم لهذه الوسائل ساهم- أيضاً- في تفكك الروابط الأسرية، وضعف التواصل الإنساني؛ مما أثر- بشكل مباشر- على التماسك المجتمعي، وجودة الحياة، والسؤال الذي يفرض نفسه: كيف نحمي أنفسنا، وأسرنا من سلبيات هذه الوسائل؟

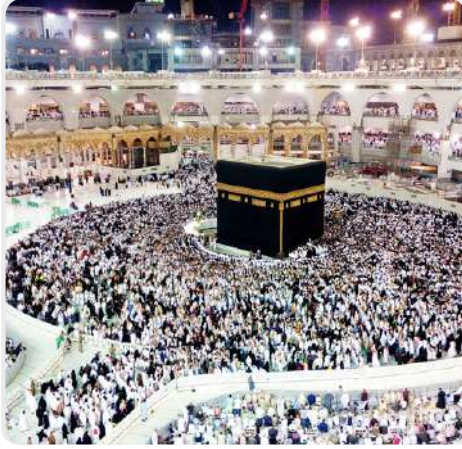
إن أولى خطوات الحماية تبدأ بالتوعية؛ وذلك من خلال برامج مركزة تشمل جميع شرائح المجتمع؛ فالتأثير الواسع لهذه المنصات لم يعد مقتصرًا على الأفكار، والسلوك؛ بل امتد ليشمل الصحة النفسية، والجسدية، وفي هذا السياق أطلقت شركة أرامكو السعودية مبادرة رائدة بعنوان "التوازن الرقمي" (سينك)؛ باحتضان من مركز (إثراء)، وتهدف هذه المبادرة إلى رفع الوعي بمخاطر الإدمان الرقمي من خلال أنشطة مستمرة، ومتنوعة، ومن أبرز هذه الأنشطة: تنظيم رحلة سنوية إلى إحدى الدول يُمنع- خلالها- المشاركون من استخدام الهواتف الذكية، أو وسائل التواصل الاجتماعي؛ لتكون بمثابة استراحة نفسية، وفرصة للتأمل في تأثير التكنولوجيا على حياتنا، وعلى علاقتنا بذواتنا، والآخرين.



الوعي المجتمعي، وأهمية إدراك دور السعودية كقابلة للمسلمين:

لرفع الوعي المجتمعي كان من الضروري أن يدرك كل فرد في المجتمع السعودي الدور الكبير الذي تؤديه المملكة ليس فقط كمنتج رئيسي للنفط، ولكن أيضًا كقابلة للمسلمين في جميع أنحاء العالم؛ فوجود الحرمين الشريفين على أراضي المملكة يجعلها مركزًا دينيًا ذا قيمة روحية هائلة، وهو دور لا يمكن التقليل من أهميته، هذا بالإضافة إلى كون السعودية مهد رسالة الإسلام العظيمة؛ فإن هذه المسؤولية تقتضي أن يكون سلوك المجتمع السعودي، وممارساته اليومية مثالًا يليق بالمكانة الكبيرة التي تحتلها المملكة في قلوب المسلمين، وإدراك هذا الدور الحيوي لا يتوقف عند المسلمين داخل المملكة فقط؛ بل يمتد ليشمل جميع المسلمين حول العالم؛ فحينما نعيش، ونعبر عن هويتنا الإسلامية؛ فنحن- في الواقع- نعرض للعالم صورة السعودية، وما تمثله كبلد عريق في قيمه؛ ومن هنا فإن المجتمع السعودي يتحمل مسؤولية في تقديم صورة إيجابية عن بلده، وهذا يشمل تصحيح أية صورة مشوشة قد يكون الآخرون قد كونوها نتيجة للأحداث السياسية التي أثرت على المنطقة العربية لسنوات، أو بسبب المناكفات الإعلامية المتبادلة التي تسهم فيها وسائل التواصل الاجتماعي، وهذه التراشقات، والمحتوى السطحي الذي يظهر على الإنترنت يتحمل جزءًا من مسؤوليته السعوديون أنفسهم، وهو ما يستدعي منا الوقوف بجدية أمام تأثير ذلك على صورة بلادنا، وعلى الرغم من أن الصورة التي يحملها الآخرون عنا قد تكون في بعض الأحيان غير إيجابية إلا أن الوعي المجتمعي يجب أن يتحمل دورًا كبيرًا في التصحيح؛ فهل قدمنا كأفراد صورة صحيحة توضح دور بلادنا، ومكانتها في العالم؟ هل نحن واعون بحقيقة كوننا "سعوديين"، وما يعنيه ذلك من مسؤوليات؟ من المؤسف أن بعض ما يظهر على وسائل التواصل الاجتماعي من أفراد في مجتمعنا يعكس سلوكيات غير لائقة، أو شططًا في التعصب ضد الآخرين.

وإحدى أهم مجالات تعزيز هذا الوعي هي التعامل مع زوار المملكة، خاصة أولئك القادمين لأداء مناسك الحج، أو العمرة؛ فمنازلهم جدًّا أن يتعامل العاملون في الحرمين الشريفين مع الزوار بطريقة تسهم في تحسين تجربتهم، وأن يكون هناك وعي كامل بأهمية الدور الذي يقومون به في تسهيل هذه الزيارات، وهذا الوعي يجب أن يشمل جميع من يعمل في إدارة الحشود ليتمكنوا من التعامل مع الضغط الجماهيري بشكل يتناسب مع قدسية المكان، ويعكس صورة المملكة الحقيقية؛ فعلى الرغم من وجود الكثير من الأمثلة الإيجابية إلا أن بعض السلبيات تظل سائدة، وتؤثر على تجربة الزوار، وهو ما قد يخلق انطباعًا غير صحيح عن المملكة في أذهان الزوار، خاصة من غير السعوديين



لذلك من المهم أن نعمل على زيادة وعي العاملين في الحرمين الشريفين؛ وذلك من خلال تدريبهم بشكل مستمر، وتوفير ظروف عمل مناسبة تضمن لهم تقديم أفضل خدمة للزوار؛ سواء كانوا سعوديين، أو غير سعوديين؛ إذ يجب أن يكون هناك أيضًا اهتمام أكبر من قبل الجهات المختصة، مثل: إدارة الحرمين لضمان تحسين جودة التجربة، وزيادة احترام الزوار؛ مما سينعكس إيجابًا على سمعة المملكة العربية السعودية بشكل عام.

منظومة الوعي المجتمعي - تكامل الأدوار، والمسؤولية الوطنية في ضوء التحديات المعاصرة:

تعزيز الوعي المجتمعي لا يُعد جهدًا فرديًا، أو مهمة تقع على عاتق جهة واحدة فقط؛ بل هو عمل تكاملي يتطلب التعاون بين جميع مكونات المجتمع من تعليم، وإعلام، ومؤسسات مجتمعية، ويجب أن يكون مدعومًا بسياسات حكومية واضحة تضع الأنظمة، والتشريعات اللازمة لضمان تحقيق هذا الهدف؛ فالوعي لا يمكن أن يُزرع في بيئة مفككة، أو في ظل غياب رؤية مشتركة بين مؤسسات التنشئة، والتأثير؛ ومن هنا تكمن أهمية التنسيق بين كافة الأطراف لضمان أن يكون الوعي المجتمعي جزءًا من عملية شاملة، ومتكاملة، ومع ذلك يواجه المجتمع تحديات حقيقية في كيفية تقديم الرسائل التوعوية، والإعلامية في عصر يتسم بتشوش الذوق العام، واختلاط القيم بالترفيه الخالي من المضمون؛ فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا- هل يجب أن نُخفض مستوى رسائلنا لتناسب مع ما يتقبله المتلقي، أم نرفعها، ونأمل أن يرتقي المتلقي إليها؟ هذه الحيرة تزداد مع اتساع الفجوة بين فئة الشباب والرسائل الإعلامية الرصينة، وفي الوقت الذي تنجح فيه قنوات "الإسفاف" في جذب الملايين من المتابعين؛ فتلك القنوات تلبي حاجة الهروب من الحيرة، وتثير الفضول، وتقدم المتعة المجردة التي تجذب الانتباه، وما يحدث اليوم من انحياز جماهيري إلى قنوات تفتقر للمحتوى الهادف يعد مؤشرًا على خطر حقيقي يهدد العلاقة بين الإعلام التوجيهي والجمهور؛ لا سيما فئة الشباب، ومع تزايد عدد المتابعين لتلك القنوات يتضاءل تأثير الإعلام الرصين؛ مما قد يؤدي إلى ضعف صوت الإعلام الوطني المسؤول، وفقدان القدرة على التأثير الفعّال؛ وبالتالي تهديد فئة غالية من أبناء المجتمع التي يصعب استعادتها بعد أن تنحرف عن مسارات الوعي، والتوجيه السليم.



ولمعالجة هذا التحدي يتطلب الأمر عملاً نوعياً، ومبتكراً يعيد بناء الثقة بين الرسائل الهادفة والمتلقين، وهذا يمكن تحقيقه من خلال فهم ميول الشباب، واحتياجاتهم، وتطوير أساليب عرض المحتوى؛ بما يتناسب مع العصر الحالي دون التنازل عن المضمون؛ بحيث نعيد الهبة للمحتوى الهادف دون أن نفقده جاذبيته، ويجب أن نبتكر طرقاً جديدة للتواصل مع هذا الجيل؛ بما يحافظ على القيم، والمبادئ، ويحقق الفائدة المرجوة.

والوعي المجتمعي يشمل أدواراً متعددة تُوكل إلى كل فرد في المجتمع في مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، وغيرها، ولضمان فعالية هذا الوعي يجب أن تسهم أفكار الأفراد، وسلوكياتهم في تحسين جودة الحياة؛ وذلك من خلال استجابات إيجابية بناءة، ومتزنة تظهر في ظل أي ظرف طارئ؛ إذ إن الوعي المجتمعي يؤدي دوراً حاسماً في تحديد جودة الحياة، وهو ما ينعكس- بشكل مباشر- على كيفية إدراك الأفراد لمواقعهم في الحياة، وفي سياقهم الثقافي، والقيمي، وهذا يشمل التفاعل مع أهدافهم، وتوقعاتهم، ومعاييرهم الشخصية، وتعريف منظمة الصحة العالمية لجودة الحياة يشير إلى أن هذه الجودة لا تُقاس فقط بالظروف المادية؛ بل أيضاً بكيفية تفسير الأفراد لهذه الظروف، وتفاعلهم مع هياكلهم المجتمعية؛ لذا فإن مستوى الوعي المجتمعي يؤثر بشكل كبير في تفسير الأفراد لمديتهم الاجتماعية، وثقافتهم؛ وبالتالي هناك ارتباط وثيق بين الوعي المجتمعي والمسؤولية الفردية، والمواطنة الصالحة؛ كونه يشمل وعياً إيجابياً يؤثر على التفاعل الاجتماعي، والتعاون الوطني.

ومن المهم أن يتكامل هذا الوعي مع القيم السياسية، والدينية، والحضارية التي تمثل المملكة، كما أن التعليم يُعد أحد المحاور الأساسية في بناء هذا الوعي الثقافي، والمعرفي الذي يُمكن الأفراد من التفاعل بشكل إيجابي مع بيئتهم؛ إذ إن غرس الوعي المجتمعي هو حجر الزاوية في بناء مجتمع مزدهر؛ ولذلك يتطلب التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الثالث، والأفراد من خلال برامج تعليمية، وإعلامية، وتنموية مستدامة تتماشى مع طموحات رؤية المملكة 2030م.

الوعي المجتمعي، وجودة الحياة - رؤية لمفاهيم الرفاه بين الواقع والطموح:

تُعد جودة الحياة مفهوماً مركباً يشمل أبعاداً مادية، ومعنوية، ويتطلب لتحقيقه انسجاماً بين الفرد والمجتمع، وبين الإنسان ومحيطه، ولا يمكن الحديث عن جودة الحياة من دون التطرق إلى الوعي المجتمعي الذي يُمثل أحد أهم ركائزها؛ فهو ليس مجرد ترف فكري؛ بل أساس تُبنى عليه الحياة الكريمة المزدهرة، وعند النظر إلى مفهوم جودة الحياة نجد أنها تُعرّف كالسلامة العامة للأفراد، والمجتمعات، وتُستخدم لرصد السمات الإيجابية، والسلبية التي تميز حياة الإنسان، وتشمل الصحة الجسدية، والعلاقات الأسرية، والتعليم، والتوظيف، والدخل، والأمان، والحريات، والمعتقدات الدينية، والبيئة السليمة



وقد نجحت المملكة في تعزيز هذه الجوانب من خلال برامج رؤية 2030م؛ مما انعكس على مختلف مناحي الحياة، ولكن على الرغم من أهمية الإنجازات المادية إلا أن الوعي المجتمعي يظل العامل الأهم في ترسيخ تلك الإنجازات، وتحويلها إلى واقع مستدام؛ فالفرد الواعي هو من يُدرك أثر سلوكياته على جودة حياة الآخرين، ويتوقف قبل أن يتجاوز النظام، أو يسيء في الحوار، أو يتعدى على حق غيره؛ لأن وعيه يُملي عليه أن كل فعل يؤثر في النسيج المجتمعي ككل



فكلما ارتفع مستوى الوعي تتأغمت سلوكيات الأفراد مع القيم، والذوق العام، وانخفضت التوترات، وساد الاستقرار، وازدهرت الثقة، والاحترام بين الناس، وهي عناصر لا غنى عنها لجودة الحياة، وعلى النقيض؛ فإن تراجع الوعي حتى في بيئات مليئة بالخدمات قد يجعلها بيئات طاردة تعج بالعنف، وسوء الفهم.

من هنا يمكن القول: إن جودة الحياة تبدأ من الإنسان، وتُبنى عبر إدراكه لمسؤولياته، واستشعاره لعواقب أفعاله اليومية؛ لذلك فإن الاستثمار في الوعي هو- في حقيقته- استثمار في جودة الحياة، وتبرز هذه العلاقة- بشكل جليّ- في الممارسات المجتمعية؛ فعلى سبيل المثال: وعي الأفراد بأهمية المرافق العامة، والنظام البيئي يؤدي إلى جهود جماعية تحافظ على الممتلكات العامة، وتحسّن من مستوى الخدمات، كذلك حين يعي المواطن دوره السياسي، والاجتماعي؛ فيشارك في الفعاليات الوطنية، ويدعم المبادرات، ويسهم في التنمية؛ فإنه يُنتج مجتمعًا حيويًا، ومتناسكًا. ولعل أبرز مثال على تأثير الوعي في تحسين جودة الحياة ما حدث أثناء جائحة كورونا؛ حيث التزم الناس بالتباعد، والنظافة، والوقاية، وهي ممارسات أصبحت روتينًا صحيًا لدى الكثيرين، ونتج عنها وعي صحي متقدم، أما على المستوى الاجتماعي؛ فإنحملات، مثل: "كلنا مسؤول"، و"إحسان"، والمبادرات لمكافحة العنف الأسري، أو المخدرات كلها أمثلة حيّة على كيف يسهم الوعي الجمعي في صناعة مجتمع متناغم، ومتضامن، وعلى الرغم من ذلك ما تزال بعض السلوكيات السلبية راسخة، مثل: تنظيف السيارة في الأماكن العامة، أو ترك المخلفات نتيجة غياب الوعي بقيمة النظام، لا الجهل به؛ فالمفارقة أن الأفراد أنفسهم قد يتجنبون هذه التصرفات خارج المملكة؛ مما يؤكد أن المشكلة ليست في المعرفة؛ بل في غياب الوعي الداخلي



ومن هذا المنطلق لا يمكن الاكتفاء بالمظاهر المادية وحدها كمؤشرات لجودة الحياة؛ فلا الدخل المرتفع، ولا التعليم العالي، ولا الصحة الجيدة تضمن بالضرورة وعيًا مجتمعيًا متقدمًا، ما لم يُترجم ذلك إلى سلوك مسؤول، وتفاعل حضاري

ولفهم أبعاد جودة الحياة بشكل أعمق يمكن تقسيمها إلى شقين:

- الشق الملموس (TANGIBLE): يشمل الممارسات اليومية التي تؤثر بشكل مباشر، مثل: سلوكيات القيادة، وتصرفات الناس في دور العبادة، أو الاعتماد المفرط على الأنظمة الرقمية دون بدائل إنسانية.

- الشق المعنوي (INTANGIBLE): يشمل الشعور بالقيمة داخل المنظومة الوطنية، ومشاركة المواطن في قضايا غير سيادية، وتقبل المؤسسات للنقد البناء؛ باعتباره دعوة للإصلاح، لا اتهامًا بالتشاؤم.

فلا تُبنى جودة الحياة بقرارات مركزية فقط؛ بل من تفاعل ناضج، ومسؤول بين المواطن، ومؤسساته، وهو ما يتطلب أن تُرصد الممارسات السلبية، وتُوضع لها خطط توعوية مناسبة عبر المؤسسات التعليمية، والدينية مع الاستفادة من التقنيات الحديثة كوسائل تعزيز للوعي، ومنها: الذكاء الاصطناعي الذي يفتح آفاقًا جديدة للابتكار في التوعية، كما يمكن الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، مثل: النموذج الماليزي في توعية الحجاج بسلوكيات الحج، أو توعية ركّاب وسائل النقل بأولوية الاستخدام إذا ما ارتبطت بعواقب تنظيمية واضحة، وأساليب تعليمية فعّالة، وفي المحصلة؛ فإن العلاقة بين الوعي وجودة الحياة علاقة تكاملية تبدأ من الداخل، تبدأ من القيم والسلوكيات، ثم تنعكس على الخارج في شكل خدمات، وتجارب معيشية، ويكاد يكون الاتجاه من الوعي إلى جودة الحياة هو الاتجاه الأوضح الفاعل؛ فبدون الوعي لن تثمر السياسات، ولن تزدهر الحياة.



دروس مستفادة من التجربة الفنلندية لتعزيز الوعي، والرفاه:

يمكن الاستفادة من تجربة فنلندا التي تصدر تقرير السعادة العالمي لسبع سنوات متتالية حتى عام 2024م؛ إذ اعتمدت فنلندا سياسات متكاملة جعلتها في صدارة الدول؛ من حيث جودة الحياة، والسعادة، أبرزها: نظام تعليمي مجاني يركز على التفكير النقدي، والإبداع؛ بدلاً من الحفظ مع تقليص الاعتماد على الاختبارات الموحدة، كما تبنت منذ السبعينيات سياسة "الصحة في جميع السياسات" التي تدمج الأثر الصحي في كل قرار حكومي من النقل إلى البيئة، ويتمتع المواطنون في فنلندا بثقة عالية في مؤسسات الدولة؛ مما يخلق شعوراً بالأمان، والاستقرار النفسي، كما تشجع فنلندا على التوازن بين العمل والحياة؛ وذلك من خلال ساعات عمل مرنة، وإجازات سخية للآباء، والأمهات، وتوفر الدولة رعاية صحية مجانية، ودعماً شاملاً للطلاب، والعاطلين عن العمل، هذا إضافة إلى إعانات سكن، ومعيشة للفئات الأضعف.

الوعي المجتمعي، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030م:

نستطيع القول: إننا خلال عملية الارتقاء بالوعي المجتمعي نخوض معركة حقيقية؛ فمعركة الوعي هي أمّ المعارك على مرّ التاريخ؛ إذ لم تتجح أية أمة من الأمم السابقة في تحقيق التقدّم، والازدهار دون أن تتسلّح بالوعي الحقيقي، والمعرفة الدقيقة بواقعها، ومقتضيات مستقبلها؛ فالوعي المجتمعي يُمثّل حجر الأساس في بناء أي وطنٍ متقدّم



فيرتبط الوعي المجتمعي ارتباطاً وثيقاً بتطور المجتمع، ورؤيته المستقبلية؛ حيث لا يقتصر على الجوانب السياسية، أو الاقتصادية فقط؛ وذلك على الرغم من أهميتهما لارتباطهما بتحقيق مستهدفات الرؤية الوطنية، ورفع جودة الحياة؛ بل يتّسع ليشمل- أيضاً- الجانب الثقافي الذي لا يقل أهمية؛ إذ إن الثقافة المجتمعية تعكس مستوى وعي المجتمع، وتُجسّد أسسه الفكرية، والقيمية



وثقة علاقة طردية واضحة بين تطوّر المجتمعات، وتقدّمها وبين مستوى وعيها الثقافي؛ فكلّما زاد النشاط الثقافي زاد معه مستوى الوعي، والعكس صحيح؛ ولهذا يُقال: إذا ضعفت ثقافة الأمة ضعفت الأمة ذاتها؛ فمن هذا المنطلق نجد تعزيز الثقافة، والوعي المجتمعي يؤدّيان دورًا محوريًا في تحسين جودة الحياة في المجتمع السعودي؛ فالمملكة اليوم دولة تُسابق الزمن، وتشهد تغيّرات متسارعة على مدار الساعة، وتُحقّق إنجازات لا تتوقّف؛ لذا لا بد من مواكبة هذا الحراك من خلال تهئية الذهن المجتمعي بشكل مستمر، وتعزيز الوعي الوطني بما يأتي:

أولاً - تسليط الضوء على القضايا، والملفات ذات الأولوية في المجتمع، مثل: الملفات (الاقتصادية، والتعليمية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية، والتقنية... إلخ)، ومن أبرزها- كما ورد في الورقة الرئيسية- ضرورة وعي الفرد بدور المملكة، وقيمتها عالميًا؛ ليدرك أنه سفير للوطن في الواقع، والفضاء الرقمي على حدّ سواء؛ مما يُساعد في تضيق الفجوة بين النظرية والتطبيق في مسألة التحضّر، وهنا تجدر الإشادة بملتقى (أسبار)، وجهود مراكز الأبحاث التطوعية التوعوية.

ثانيًا- ما ينتظر مجتمعنا من تحديات، ومسؤوليات يتطلب تنفيذًا دقيقًا لأهداف رؤية 2030م، ويستدعي من المواطن إدراك حجم الجهد المبذول من الدولة بمشاركة جميع فئات المجتمع على مدى السنوات الماضية.

ثالثًا- لا بد أن يشمل الوعي المجتمعي الجوانب التنموية الأخرى، مثل: التعليم، والتقنية، والابتكار، والصحة، والرياضة، والتنافسية، والنزاهة، والشفافية، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والتسامح، والتعايش، ومكافحة الأمراض المعدية، ومحاربة الاتجار بالبشر، وإعلاء سيادة القانون، ومقاومة الجريمة، والمخدرات، ومراعاة الاستدامة البيئية، والغذاء الصحي، والصحة العامة؛ فضلًا عن التوعية باستخدام الأدوية بشكل آمن، وصحيح؛ باعتبارها عناصر أساسية في بناء حضارة ناجحة.

رابعًا - تعزيز الوعي المجتمعي بشأن الأسرة السعودية لتحقيق استقرارها، وخفض نسب الطلاق، وتقليل الفجوة بين الأجيال، وتشجيع الزواج، وزيادة المواليد، والوقاية من الأمراض الوراثية.

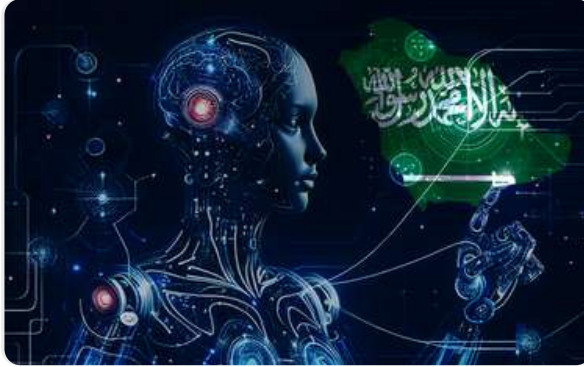
خامسًا- رفع الوعي المجتمعي بأهمية دعم المنتجات الوطنية؛ فشراء المنتج السعودي يدعم الاقتصاد الوطني، ويُعزز الناتج المحلي، ويُلفت أنظار العالم إلى جودة الصناعة السعودية تحت شعار "صنع في السعودية".

سادسًا - الحد من هدر الطعام الذي يُهدّد الأنظمة البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ فلا بد من غرس ثقافة الامتنان للنعيم، وتجنّب سلوكيات التبذير، والإسراف.



ومن المناسب تصور الوعي المجتمعي كـ "خط إنتاج" يبدأ بالتوعية، وينتهي بتغيير السلوك؛ حيث إن المعرفة وحدها لا تكفي لتحقيق التغيير المطلوب؛ فالوعي يعتبر بمثابة "صمام الأمان" في ظل التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع السعودي؛ إذ يشكل العامل الأساسي في ضمان التوجيه السليم، والاستجابة الفعالة للتحديات المستمر، وهنا تتجلى أهمية ما يأتي:

- **شمول الوعي لجميع فئات المجتمع؛** وذلك من خلال أدوار الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات، والإعلام؛ فالمجتمع الواعي هو القادر على تمييز الحقيقة من الشائعة، وعلى حماية نفسه من التضليل.
- **إدراك كل مواطن لمسؤوليته تجاه تنفيذ الرؤية؛** فالمواطن ليس متفرجاً؛ بل هو العنصر الأهم في إنجاحها؛ فالرؤية بمحاورها الثلاثة: (المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح) تستهدف الإنسان أولاً، وتُسخر له الإمكانيات لترتقي بجودة حياته.



وانطلاقاً من أن الوصول إلى الوعي يمر عبر منظومة رباعية: (الرغبة، والمعرفة، والانتباه، والاختيار الصائب)؛ فإن هذا يتطلب تعزيز وعي الإنسان السعودي بمسؤولياته، وتحفيزه للعمل بإخلاص لبناء وطنه

كما يجب الاهتمام بترسيخ الوعي منذ الطفولة، والإنصات لمقترحات الشباب، ومراعاة احتياجات كبار السن؛ بما يُسهم في دفع عجلة التنمية في المملكة، وتجدر الإشارة- في هذا السياق- إلى مبادرة "القائد الأخضر" تحت شعار "دربهم أخضر" المقامة ضمن فعاليات "أسبوع البيئة 2025م"؛ لما تمثله من خطوة نوعية في نشر الوعي البيئي، وتعزيز ثقافة الاستدامة لدى كافة فئات المجتمع، كما تسهم المبادرة في دمج الأجيال الجديدة في التحديات البيئية من خلال أساليب تعليمية مبتكرة؛ مما يساهم في رفع مستوى الوعي البيئي، وتحفيز العمل المشترك نحو حماية البيئة، والمؤكد أن الوعي المجتمعي السعودي سيثبت حضوره القوي في الأزمان، والمواقف الصعبة- لا قدر الله- وأن هذا الوعي الراهن لم يأت من فراغ؛ بل هو نتاج لتجارب تاريخية، وصعوبات جسيمة واجهها قادتنا، وأجدادنا، وخرجوا منها منتصرين بفضل الله، ثم بحكمة القيادة، ووعي المجتمع، وهو الوعي ذاته الذي يراهن عليه سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان- حفظه الله- للوصول إلى مستهدفات رؤية 2030م؛ فالمجتمع الواعي سيكون هو العلامة الفارقة، والعنصر الحاسم في إنجاح مشروع الوطن الطموح.



والتصور أن أمام مراكز الفكر، ومراكز الدراسات، وبرنامج جودة الحياة (تحديداً) فرصة سانحة، وضرورية لابتكار آليات لقياس مدى تمثّل الوعي المجتمعي في أهم عناصر جودة الحياة، وابتكار آليات، وأساليب غرس الوعي المجتمعي الواجب تحقيقه، وتنميته بغية تحقيق الاستدامة المطلوبة، والآثار التي يفترض تحقيقها؛ فقد أحدثت رؤية 2030م نقلة كبيرة في المجتمع السعودي؛ إذ تهدف إلى بناء مجتمع حيوي كإحدى ركائز الرؤية، وهذا التحول يستند إلى القيم المستمدة من الإسلام النبيل، ويعزز الفخر بالثقافة، والتراث السعودي، ويسعى إلى تحقيق التماسك الاجتماعي، والرفاهية بجميع أشكالها، ويهدف إلى أن يتمتع جميع أفرادها بجودة حياة عالية؛ من حيث الصحة، والتعليم، والرفاهية، هذا بالإضافة إلى بيئة اجتماعية راقية، ولتحقيق ذلك فإن تكثيف الوعي المجتمعي أمر ضروري؛ فهذا الوعي يساعد أفراد المجتمع على فهم هذا التحول، ومواكبته، ويتيح لهم فهم القضايا، والتحديات التي قد تواجههم، واستشراف المستقبل، كما يتطلب المجتمع السعودي فهماً عميقاً للقضايا الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية التي أفرزتها هذه النقلة؛ فيجب استغلال هذه التحديات لتحقيق تحسين جودة الحياة في المجتمع السعودي، وإضافةً إلى ذلك يمكن الاستفادة من الوعي المجتمعي كأداة في مواجهة مقاومة التغيير ودعم التغير الإيجابي؛ حيث يسهم الوعي المجتمعي فيما يأتي:





التوصيات

- 1- أهمية تأكيد وصول أهداف الرؤية، ومحاورها إلى جميع شرائح المجتمع؛ وذلك من خلال تكامل جهود المؤسسات المعنية المختلفة، وتضافرها، وأهمها المؤسسات التعليمية، والإعلامية، والثقافية، وغيرها من المؤسسات.
- 2- الوعي المجتمعي هو حجر الزاوية في بناء مجتمع حيوي مزدهر، وطموح تتحقق به متطلبات جودة الحياة المستهدفة في الرؤية.
- 3- التركيز على بناء الوعي المجتمعي لدى النشء، والشباب بهويتهم الدينية، والوطنية، والأخلاقية، والإنسانية منذ الصغر بآليات، وأساليب مناسبة، وجاذبة، ومتدرجة مع المراحل العمرية المختلفة.
- 4- استثمار التقنيات الناشئة في رفع الوعي المجتمعي، وتحقيق جودة الحياة.
- 5- في خضم موجة العولمة، والتواصل، والاندماج بثقافات العالم يجب الأخذ بعين الاعتبار، وتأكيد أن القيم القرآنية، والأخلاق المحمدية هي المركز الأساسي للوعي المجتمعي؛ وبالتالي جودة حياة البشر.
- 6- إعادة مراجعة نظام جرائم المعلومات في المملكة، ولوائحه التفسيرية؛ بحيث يتواءم مع مستجدات الذكاء الاصطناعي، وأدواته، والتحول الإلكتروني المختلفة في الأنظمة، والتطبيقات، ومختلف شؤون الحياة.



المصادر والمراجع

- 1- بني ياسين، سجود عمر صالح، وعلي، عاصم شحاده، (2022م) مقالة: "تشكيل الوعي الجمعي الاجتماعي في لغة العالم المعاصر Forming Social Collective Awareness in the Language of Contemporary Media"، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 48 شهر (6) 2022م، رابط مختصر <https://shorturl.at/kyYlQ>
- 2- موقع علم الاجتماع، مقالة: "الوعي الجمعي" https://www.b-sociology.com/2019/02/blog-post_13.html
- 3- الموقع الرسمي لـ "لندن بريمر سنتر"، (2023م) مقالة: "تنمية الوعي الاجتماعي: تعزيز التعاطف، والتفاهم في العلاقات"، رابط مختصر <https://shorturl.at/zQ86w>، Nov 17, 2023 at 09:11 PM
- 4- موقع هارفارد بزنس ريفيو Harvard Business Review، (2020م) مقالة: "الوعي الاجتماعي Social Awareness"، <https://shorturl.at/jELna>، 20-4-2020
- 5- شداد، ميمونة. (2019م). جودة الحياة في السعودية: أهداف ذكية، ومبادرات طموحة. <https://www.alarabiya.net>
- 6- الشمري، مها. (2018م). المؤشرات الاجتماعية لجودة الحياة. <https://www.okaz.com.sa/articles/na/1641517>
- 7- سليمان، شاهر خالد. (2010م). قياس جودة الحياة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية، وتأثير بعض المتغيرات عليها. رسالة الخليج العربي، س 31، ع 117، 117 - 155 .
- 8- المالكي، مسفر بن محمد بن عبد الله. (2017م). تحديد معايير تحقيق جودة حياة الأسرة السعودية: دراسة ميدانية. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع 58، ج 8، 286 - 306 .
- 9- أبو نجم، فيرايان. (2023م). الوعي الاجتماعي، وأثره في الفرد، والمجتمع. <https://wathiqoon.net>
- 10- هيئة التحرير. (2018م). برنامج جودة الحياة: ركيزة من ركائز قوة المملكة، وجعل اقتصادها أكثر ازدهارًا. مجلة الدبلوماسية، ع 90، 4 - 7.
- 11- العنزي، وداد ملفي، والمهداوي، عبد الله بن محمد بن حسن. (2022م). مقياس جودة الحياة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: جامعة تبوك أنموذجًا. رسالة الخليج العربي، س 42، ع 164، 63 - 87 .
- 12- محمود، رشاد محمود السيد. (2011م). تحقيق التكامل بين تنمية الوعي المجتمعي والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل دور إعلانات التوعية. المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية - الخدمة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، مج 8، حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 4064-4024.
- 13- عبد المعطي، أيمن سيد سعيد. (2022م). برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتنمية الوعي المجتمعي لدى الشباب الجامعي. مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية والتنمية، مج 3، ع 1، 151 - 189.
- 14- البرجس، برجس. (2025م). الامتثال المجتمعي وتحسين جودة الحياة. <https://sabq.org/articles/ci80kgmvv>



المشاركون*

- **الورقة الرئيسية:** د. محمد الملحم
- **التعقيب الأول:** أ. سمها الغامدي
- **التعقيب الثاني:** د. عوض العتيبي
- **إدارة الحوار:** د. الجازي الشبيكي
- **المشاركون بالحوار والمناقشة***
 - أ. أحمد المحميد
 - د. أماني البريكان
 - د. حمد السمرين
 - د. حميد الشايجي
 - د. خالد الرديعان
 - د. سعيد مزهر
 - د. طلحة فدعق
 - د. عائشة الأحمد
 - د. عبد الإله الصالح
 - د. عبد الرحمن العريني
 - د. عبد العزيز الحرقان
 - د. عبد العزيز العثمان
 - م. عبد الله الرخيص
- د. عبد الله العمري
- د. عفاف الأنسي
- أ. فائزة العجروش
- د. فوزية الدوسري
- د. فيصل المبارك
- د. محمد الثقفي
- د. مساعد المحيا
- د. مشاعل العيسى
- د. نوال الثنيان
- د. هناء المسلط
- د. هند الخليفة
- د. وفاء طيبة



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com